مجلة العلوم الإنسانية
بجامعة حائل

جامعة حائل
University of Ha'il

# مجلة العلوم الإنسانية

## دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

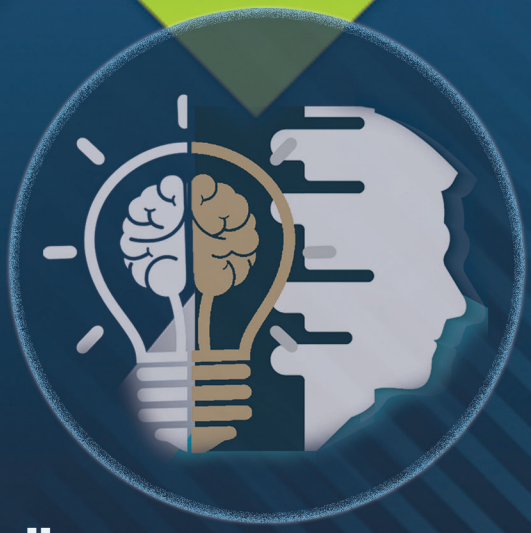

السنة الثامنة، العدد 28
المجلد الثاني، ديسمبر 2025

Arcif Analytics

Print 1658 -788 X
Online E- 8819-1658

# مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

للتواصل:

مركز النشر العلمي والترجمة

جامعة حائل، صندوق بريد: 2440 الرمز البريدي: 81481

https://uohjh.com/

j.humanities@uoh.edu.sa

ردمد : إلكتروني E-1658-8819 ورقي 1658- 788X رقم الإيداع 14398368

## نبذة عن المجلة

**تعريف بالمجلة**

مجلة العلوم الإنسانية، مجلة دورية علمية محكمة، تصدر عن وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة حائل كل ثلاثة أشهر بصفة دورية، حث تصدر أربة أعداد في كل سنة، وبحسب اكتمال البحوث المجازة للنشر.

وقد نجحت مجلة العلوم الإنسانية في تحقيق معايير اعتماد معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية معامل " آرسيف Arcif " المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وقد أطلق ذلك خلال التقرير السنوي الثامن للمجلات للعام 2023.

**رؤية المجلة**

التميز في النشر العلمي في العلوم الإنسانية وفقاً لمعايير مهنية عالمية.

**رسالة المجلة**

نشر البحوث العلمية في التخصصات الإنسانية؛ لخدمة البحث العلمي والمجتمع المحلي والدولي.

**أهداف المجلة**

تهدف المجلة إلى إيجاد منافذ رصينة؛ لنشر المعرفة العلمية المتخصصة في المجال الإنساني، وتمكن الباحثين –من مختلف بلدان العالم– من نشر أبحاثهم ودراساتهم وإنتاجهم الفكري لمعالجة واقع المشكلات الحياتية، وتأسيس الأطر النظرية والتطبيقية للمعارف الإنسانية في المجالات المتنوعة، وفق ضوابط وشروط ومواصفات علمية دقيقة، تحقيقا للجودة والريادة في نشر البحث العلمي.

## قواعد النشر

### لغة النشر

1- تقبل المجلة البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية.
2- يُكتب عنوان البحث وملخصه باللغة العربية للبحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية.
3- يُكتب عنوان البحث وملخصه ومراجعه باللغة الإنجليزية للبحوث المكتوبة باللغة العربية، على أن تكون ترجمة الملخص إلى اللغة الإنجليزية صحيحة ومتخصصة.

### مجالات النشر في المجلة

تهتم مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل بنشر إسهامات الباحثين في مختلف القضايا الإنسانية الاجتماعية والأدبية، إضافة إلى نشر الدراسات والمقالات التي تتوفر فيها الأصول والمعايير العلمية المتعارف عليها دوليًّا، وتقبل الأبحاث المكتوبة باللغة العربية والإنجليزية في مجال اختصاصها، حيث تعنى المجلة بالتخصصات الآتية:

- علم النفس وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والفلسفة الفكرية العلمية الدقيقة.
- المناهج وطرق التدريس والعلوم التربوية المختلفة.
- الدراسات الإسلامية والشريعة والقانون.
- الآداب: التاريخ والجغرافيا والفنون واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والسياحة والآثار.
- الإدارة والإعلام والاتصال وعلوم الرياضة والحركة.

## أوعية نشر المجلة

تصـــدر المجلة ورقيًّا حســـب القواعد والأنظمة المعمول بها في المجلات العلمية المحكمة، كما تُنشـــر البحوث المقبولة بعد تحكيمها إلكترونيًّا لتعم المعرفة العلمية بشكل أوسع في جميع المؤسسات العلمية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها.

# ضوابط النشر في مجلة العلوم الإنسانية وإجراءاته

## أولاً: شروط النشر

### أولاً: شروط النشر

1. أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة المعرفية في التخصص.
2. لم يسبق للباحث نشر بحثه.
3. ألا يكون مستلّاً من رسالة علمية (ماجستير / دكتوراة) أو بحوث سبق نشرها للباحث.
4. أن يلتزم الباحث بالأمانة العلمية.
5. أن تراعى فيه منهجية البحث العلمي وقواعده.
6. عدم مخالفة البحث للضوابط والأحكام والآداب العامة في المملكة العربية السعودية.
7. مراعاة الأمانة العلمية وضوابط التوثيق في النقل والاقتباس.
8. السلامة اللغوية ووضوح الصور والرسومات والجداول إن وجدت، وللمجلة حقها في مراجعة التحرير والتدقيق النحوي.

## ثانيًا: قواعد النشر

1. أن يشتمل البحث على: صفحة عنوان البحث، ومستخلص باللغتين العربية والإنجليزية، ومقدمة، وصلب البحث، وخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات، وثبت المصادر والمراجع باللغتين العربيّة والإنجليزيّة، والملاحق اللازمة (إن وجدت).
2. فـــي حال (نشر البحث) يُزوَّد الباحث بنسخة إلكترونية من عدد المجلة الذي تم نشر بحثه فيه، ومستلاًّ لبحثه .
3. فـــي حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل– وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
4. لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة إلا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
5. الآراء الواردة فـــي البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين، ولا تعبر عن رأي مجلة العلوم الإنسانية.
6. النشر في المجلة يتطلب رسوما مالية قدرها ( 1000 ريال) يتم إيداعها في حساب المجلة، وذلك بعد إشعار الباحث بالقبول الأولي وهي غير مستردة سواء أجيز البحث للنشر أم تم رفضه من قبل المحكمين.

## ثالثًا: توثيق البحث

أسلوب التوثيق المعتمد فـــي المجلة هو نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA7)

## رابعا: خطوات وإجراءات التقديم

1. يقدم الباحث الرئيس طلبًا للنشر (من خلال منصة الباحثين بعد التسجيل فيها) يتعهد فيه بأن بحثه يتفق مع شروط المجلة، وذلك على النحو الآتي:

أ. البحث الذي تقدمت به لم يسبق نشرة (ورقيا أو إلكترونيا)، وأنه غير مقدم للنشر، ولن يقدم للنشر في وجهة أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه، ونشرة في المجلة، أو الاعتذار للباحث لعدم قبول البحث.

ب. البحث الذي تقدمت به ليس مستلا من بحوث أو كتب سبق نشرها أو قدمت للنشر، وليس مستلاً من الرسائل العلمية للماجستير أو الدكتوراة.

ج. الالتزام بالأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي.

د. مراعاة منهج البحث العلمي وقواعده.

هـ. الالتزام بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل كما هو في دليل المؤلفين لكتابة البحوث المقدمة للنشر في مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل وفق نظام APA7

2. إرفاق سيرة ذاتية مختصرة في صفحة واحدة حسب النموذج المعتمد للمجلة (نموذج السيرة الذاتية).
3. إرفاق نموذج المراجعة والتدقيق الأولي بعد تعبئته من قبل الباحث.
4. يرسل الباحث أربع نسخ من بحثه إلى المجلة إلكترونيّاً بصيغة (word) نسختين و (PDF) نسختين تكون إحداهما بالصيغتين خالية مما يدل على شخصية الباحث.
5. يتم التقديم إلكترونياً من خلال منصة تقديم الطلب الموجودة على موقع المجلة (منصة الباحثين) بعد التسجيل فيها مع إرفاق كافة المرفقات الواردة في خطوات وإجراءات التقديم أعلاه.
6. تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، وتقرير أهليته للتحكيم، أو الاعتذار عن قبوله أولياً أو بناء على تقارير المحكمين دون إبداء الأسباب وإخطار الباحث بذلك
7. تملك المجلة حق رفض البحث الأولي ما دام غير مكتمل أو غير ملتزم بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة حائل للعلوم الإنسانية.
8. في حال تقرر أهلية البحث للتحكيم يخطر الباحث بذلك، وعليه دفع الرسوم المالية المقررة للمجلة (1000) ريال غير مستردة من خلال الإيداع على حساب المجلة ورفع الإيصال من خلال منصة التقديم المتاحة على موقع المجلة، وذلك خلال مدة خمس أيام عمل منذ إخطار الباحث بقبول بحثه أوليًا وفي حالة عدم السداد خلال المدة المذكورة يعتبر القبول الأولي ملغي.
9. بعد دفع الرسوم المطلوبة من قبل الباحث خلال المدة المقررة للدفع ورفع سند الإيصال من خلال منصة التقديم، يرسل البحث لمحكّمين اثنين؛ على الأقل.
10. في حال اكتمال تقارير المحكّمين عن البحث؛ يتم إرسال خطاب للباحث يتضمّن إحدى الحالات التّالية:

أ. قبول البحث للنشر مباشرة.

ب. قبول البحث للنّشر؛ بعد التّعديل.

ج. تعديل البحث، ثمّ إعادة تحكيمه.

د. الاعتذار عن قبول البحث ونشره.

11. إذا تطلب الأمر من الباحث القيام ببعض التعديلات على بحثه، فإنه يجب أن يتم ذلك في غضون (أسبوعين من تاريخ الخطاب) من الطلب. فإذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات خلال المدة المحددة، يعتبر ذلك عدولا منه عن النشر، ما لم يقدم عذرا تقبله هيئة تحرير المجلة.
12. في حالة رفض أحد المحكمين للبحث، وقبول المحكم الآخر له وكانت درجته أقل من 70%؛ فإنّه يحق للمجلة الاعتذار عن قبول البحث ونشره دون الحاجة إلى تحويله إلى محكم مرجح، وتكون الرسوم غير مستردة.

13. يقدم الباحث الرئيس (حسب نموذج الرد على المحكمين) تقرير عن تعديل البحث وفقاً للملاحظات الواردة في تقارير المحكمين الإجمالية أو التفصيلية في متن البحث
14. للمجلة الحق في الحذف أو التعديل في الصياغة اللغوية للدراسة بما يتفق مع قواعد النشر، كما يحق للمحررين إجراء بعض التعديلات من أجل التصحيح اللغوي والفني. وإلغاء التكرار، وإيضاح ما يلزم. وكذلك لها الحق في رفض البحث دون إبداء الأسباب.
15. في حالة رفض البحث من قبل المحكمين فإن الرسوم غير مستردة.
16. إذا رفض البحث، ورغب المؤلف في الحصول على ملاحظات المحكمين، فإنه يمكن تزويده بهم، مع الحفاظ على سرية المحكمين. ولا يحق للباحث التقدم من جديد بالبحث نفسه إلى المجلة ولو أجريت عليه جميع التعديلات المطلوبة.
17. لا ترّد البحوث المقدمة إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر، ويخطر المؤلف في حالة عدم الموافقة على النشر
18. يحق للمجلة أن ترسل للباحث المقبول بحثه نسخة معتمدة للطباعة للمراجعة والتدقيق، وعليه إنجاز هذه العملية خلال 36 ساعة.
19. لهيئة تحرير المجلة الحق فـــي تحديد أولويات نشر البحوث، وترتيبها فنّياً.

## المشرف العـــام

سعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

أ. د. هيثم بن محمد بن إبراهيم السيف

## هـيئـــة الـتحريـــر

رئيس هيئة التحرير

أ. د. بشير بن علي اللويش

أستاذ الخدمة الاجتماعية

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. سالم بن عبيد المطيري

أستاذ الفقه

د. وافي بن فهيد الشمري

أستاذ اللغويات (الإنجليزية) المشارك

أ. د. منى بنت سليمان الذبياني

أستاذ الإدارة التربوية

د. ياسر بن عايد السميري

أستاذ التربية الخاصة المشارك

د. نواف بن عوض الرشيدي

أستاذ تعليم الرياضيات المشارك

د. نوف بنت عبدالله السويداء

استاذ تقنيات تعليم التصاميم والفنون المشارك

د. إبراهيم بن سعيد الشمري

أستاذ النحو والصرف المشارك

محمد بن ناصر اللحيدان

سكرتير التحرير

## الهيئة الاستشارية

**أ.د فهد بن سليمان الشايع**

جامعة الملك سعود – مناهج وطرق تدريس

Dr. Nasser Mansour
University of Exeter. UK – Education

**أ.د محمد بن مترك القحطاني**

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – علم النفس

**أ.د علي مهدي كاظم**

جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان – قياس وتقويم

**أ.د ناصر بن سعد العجمي**

جامعة الملك سعود – التقييم والتشخيص السلوكي

**أ.د حمود بن فهد القشعان**

جامعة الكويت – الخدمة الاجتماعية

Prof. Medhat H. Rahim
Lakehead University - CANADA
Faculty of Education

**أ.د رقية طه جابر العلواني**

جامعة البحرين – الدراسات الإسلامية

**أ.د سعيد يقطين**

جامعة محمد الخامس – سرديات اللغة العربية

Prof. François Villeneuve
University of Paris 1 Panthéon Sorbonne
Professor of archaeology

**أ. د سعد بن عبد الرحمن البازعي**

جامعة الملك سعود – الأدب الإنجليزي

**أ.د محمد شحات الخطيب**

جامعة طيبة – فلسفة التربية

# مَقُولةُ الزَّمنِ في الفعلِ المضارعِ من التراث النحويّ العربيّ إلى نظرية (معنى–نص) لمالتشوك

# The Notion of Time in the Present Tense, From Traditional Arabic Grammar to Melcuk's «Meaning-Text» Theory

**د. فهد بن حامد الزَّماي**
أستاذ اللسانيات والنحو والصرف المساعد، قسم اللغة العربية وآدابها، كليّة اللغات والعلوم الإنسانيّة، جامعة القصيم، المملكة العربيّة السعوديّة.
https://orcid.org/0009-0002-6692-3839

**أ. جمانة بنت عبد الرحمن الصعب**
باحثة ماجستير الآداب في الدراسات اللغويّة، قسم اللغة العربيّة وآدابها، كليّة اللغات والعلوم الإنسانيّة، جامعة القصيم، المملكة العربيّة السعوديّة.
https://orcid.org/0009-0005-8026-8916

**Dr. Fahd bin Hamed Al-Zammai**
Assistant Professor of Linguistics, Syntax and Morphology, Department of Arabic Language and Literature, College of Languages and Humanities, Qassim University, Saudi Arabia.

**A. Jumanah Abdulrahman Al-Saab**
Master's Researcher in Linguistic Studies, Department of Arabic Language and Literature, College of Languages and Humanities, Qassim University,

(تاريخ الاستلام: 2025/07/07، تاريخ القبول: 2025/08/07، تاريخ النشر: 2025/09/20)

## المستخلص

درس النحو العربي الزمنَ في إطار دراسته الفعل؛ حيث كان الفعل مرتبطًا به بالضرورة، وحيث كانت الدلالة الزمنيَّة هي المُمَيِّزة للفعل عن باقي أقسام الكلم، حتى دعا هذا النحاةَ إلى القول بأن تغاير بِنى الأفعال إنما هو للدلالة على تغاير الأزمنة؛ وعليه فقد خصُّوا كل بنية –حال استقلالها– بزمن محدَّد، والإشكال يظهر عند استعمال هذه البنى في الجمل؛ لأن الدلالة الزمنيَّة للبنية الواحدة لا تطَّرد أثناء تركيبها في الجملة اطِّرادها مستقلة، بل تتباين بتغاير السياقات التي ترد فيها؛ الأمر الذي يدعو إلى التأويل في مواضع، وإلى نسبة شيء من هذا التغاير الإحالي إلى ما يتَّصل بالأفعال من أدوات، أو إلى معانٍ بلاغيَّة يفرضها السياق، وبهدف الخروج من الاضطراب الملموس في مقاربة النظرية النحوية العربية للإحالة الزمنية؛ تتناول الدراسة هذا الإشكال انطلاقاً من نظريَّة (معنى–نص) عند إيغور مالتشوك، فتعرض في المطلب الأول لمفهومَي الفعل والزمن وبعض ما يتَّصل بهما من مسائل، ثم تقف في المطلب الثاني على دلالة المضارع الزمنيَّة في سياقات متعدِّدة وتراكيب مختلفة؛ لتخلُص إلى أن التعلق والسياق هو المعوَّل عليه –وفق منطلقات نظرية (معنى–نص)– في الكشف عن الدلالة الزمنيَّة للأفعال والضابط لها، كما تعزو الإشكال الحاصل في دراسة النحو العربي للزمن إلى انطلاق النحاة عند تحديد دلالة الأفعال الزمنية من الصيغة مستقلةً، لا من استعمالها في تركيب الجملة.

**الكلمات المفتاحية:** نظرية (معنى–نص)، مقولة الزمن، الفعل المضارع، التعلق اللغوي.

## Abstract

Classical Arabic grammar addressed the idea of tense via its analysis of the verb, which was fundamentally related to time reference. Tense was seen as the distinguishing property that differentiated verbs from other components of speech. This intimate link prompted grammarians to conclude that the variety in verb forms was meant to represent variances in tenses. Accordingly, each form was given a fixed tense value when assessed individually. However, this technique shows problematic when these forms are deployed in whole sentences, since their temporal reference does not behave consistently across contexts. Instead, it varies according on the syntactic constructs in which the forms appear. This diversity typically demands interpretative effort, and grammarians have ascribed some of it to the effect of verbal particles or to rhetorical interpretations mandated by context. To address the clear discrepancy in the grammatical analysis of tense in Arabic, this paper analyses the issu hrough the framework of the Meaning-Text Theory, created by Igor Melcuk The tirst part addresses the ideas of verb and tense, along with associated concerns. The second part analyses the present tense and its temporal significance in diverse situations and syntactic constructs. The research indicates that, based on the principles of the Meaning-Text Theory, context is the decisive element in recognising and controlling the tense value of verbs. It relates the fundamental difficulty in Arabic grammatical handling of tense to the inclination to draw tense meanings from isolated verb forms, rather than from their actual usage in syntactic structure.

**Keywords:** Meaning-Text Theory, Grammatical Category of Tense, Present Tense Verb, Linguistic Attachment Theory.

**للاستشهاد:** الزَّماي، فهد بن حامد؛ و الصعب، جمانة بنت عبد الرحمن. (2025). مَقُولةُ الزَّمنِ في الفعلِ المضارعِ من التراث النحويّ العربيّ إلى نظرية (معنى–نص) لمالتشوك. *مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل*، 02 (28)، ص11 – ص32.

**التمويل:** لا يوجد تمويل لهذا البحث.

**Funding:** "There is no funding for this research".

## مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإنَّ دلالة الزمنِ في الأفعال مبحث دقيق يكتنفه الغموض والتعقيد، وقد درسه النحاة العرب في إطار دراستهم الفعل، وهو إطار محدود ضيّق لا يستوعب كل إشكالاته؛ وذلك لأن الدلالة الزمنيَّة عماد الأفعال وميّزتها التي ما اشتُقت من المصدر –على قول البصريين– إلا لأجلها، وما تغايرت أبنيتها إلا للدلالة عليها، حتَّى عرفها الكسائي –فيما نقله عنه ابن فارس (1993)– بقوله: «الفعل ما دل على زمان»(ص. 86)، ومن هنا فقد اكتفى النحاة من دراسته بما يقتصر على التمييز بين الأزمنة الثلاثة (الماضي، والحاضر، والمستقبل)، وربما زاد بعض المتأثرين بالفلاسفة على هذا شيئًا يسيرًا.

وكان من صريح عبارات النحويين عند تعريفهم الفعل أن دلالته على الزمن حاصلة من بنيته؛ قال ابن بابشاذ (1977): «دلالة الزمان من نفس الصيغة، ودلالة الحدث من نفس اللفظ» (ج1، ص. 193)؛ وعليه فقد خصُّوا كل بنية من أبنيته بزمن؛ فصيغة (فَعَلَ) وفروعها مختصة بالزمن الماضي، و(يَفْعَل) وفروعها تختص بالزمنين الحاضر والمستقبل، أما صيغة (افْعَل) وفروعها فهي مختصة بالزمن المستقبل، وبجعلهم هذا أصلًا في دلالة الأفعال واعتبارهم ما خرج عنها فرعٌ تحصَّل من اقتران الفعل بقرينة تركيبيَّة أو من غرضٍ إبلاغي قصَدَ المتكلم أن يفيده السامع؛ فقد احتاجوا إلى تفسير كل تلك السياقات التي عدُّوا الدلالة فيها فرعيَّة، ولأن تفسيرهم لم يكشف لهم عن علَّة ثابتة أو مطَّردة؛ ظل الاضطراب في الدلالة الزمنيَّة للأفعال في أثناء التركيب.

### أهمية الدراسة، وأهدافها

انطلقت هذه الدراسة في تحليلها الدلالة الزمنية للأفعال من نظرية (معنى–نص) لمالتشوك (بولغار، 2012؛ مالتشوك، Milicevic، 2006؛ 2016/2023)، بوصفها نظريَّة قادرة على تقديم تفسير يضبط الشتات الحاصل في المقاربة التراثية له –وهو ما سيتبيَّن في أثناء الدراسة–، واختارت الفعل المضارع على وجه التحديد؛ لأنه أكثر الأفعال تصرفًا في الأزمنة؛ حتى سُمِّي عند بعض النحاة بـ(المبهم) (الجزولي، 1988).

وتكمن أهمية هذه الدراسة من أهميّة النظرية التي تنطلق منها، وقيمتها في الدراسات اللسانية الحديثة، ومن معالجتها إشكالًا أساسيًا يمثُل في أقسام الفعل الثلاثة كلها –وإن كان متجليًا بشكل أوضح في الفعل المضارع–، إضافة إلى سعيها للإجابة عن تساؤلات عديدة؛ أهمها:

- كيف نظر النحاة إلى دلالة الأفعال الزمنية ودرسوها؟ وما الإشكال الحاصل في دراستهم؟ وما مسبِّب هذا الإشكال؟
- كيف يمكن أن توظَّف نظريَّة (معنى–نص) للخروج من الإشكال الحاصل في دراسة النحو لدلالة الأفعال الزمنيَّة؟
- ما مدى تأثير التعلق التركيبي في التعلق الصرفي من خلال تغيير دلالات المقولات التصريفية وتعاقبها؟
- ما مدى تأثير التعلق الدلالي في التعلق الصرفي من خلال تغيير دلالات المقولات التصريفية وتعاقبها؟
- ما مدى إمكانية تحديد مقولة الزمن في الفعل المضارع –خصوصًا– انطلاقًا من نظرية (معنى–نص) لمالتشوك؟

وعليه فإن أهم أهداف الدراسة تتمثل في: قراءة التراث النحوي العربي في إطار نظرية لسانية حديثة؛ لإبراز دور النحاة الأوائل في الدرس اللغوي وتدقيق بعض الإشكالات التي واجهتهم أثناء الدراسة وضبطها في أطرٍ نظرية، إضافة إلى محاولة طرد مقولة الزمن في الفعل المضارع –تحديدًا– انطلاقًا من نظرية (معنى–نص) من خلال الوقوف على أبرز السياقات التي يُحِيل فيها الفعل المضارع على كل زمن من الأزمنة الثلاثة.

### منهج الدراسة وخطتها

اتخذت الدراسة الوصف والتحليل منهجًا؛ نظرا لمناسبة هذين المنهجين وملاءمتهما لها؛ وذلك باستقراء أقوال النحويين المتقدمين وآرائهم فيما يتعلّق بدلالات الأفعال الزمنيَّة، وتحليلها بالنظر إلى اطراد هذه الدلالات من عدمه، ثم تنتقل إلى وصف هذه الدلالات وتعيد قراءتها انطلاقًا من نظرية (معنى–نص) لإيغور مالتشوك (Igor Melcuk)، وذلك بتحديد أهم المؤثرات السياقية على مقولة الزمن في الفعل المضارع، مع تقديم شواهد قرآنية وشعرية وحرص على وضوح الدلالة الزمنية فيها.

وكان أكثر الاعتماد فيما نُقل من أقوال النحاة على شروح (التسهيل)؛ لاستفاضتها في تناول المسألة، وعلى مؤلفات حروف المعاني؛ نظرًا لتحكّم كثير من هذه الحروف بمقولة الزمن في الفعل المضارع كما سيأتي بيانه في موضعه.

وجاءت الدراسة في مطلبين: يطرح أولهما إشكاليَّة المقاربة التراثية لمقولة الزمن في الأفعال، انطلاقًا من مفهومَي الفعل والزمن، وبيان وجه دلالة الفعل على الزمن، ثم تناول صلة مقولة الزمن بمقوليَّ المظهر والجهة، ووجه ارتباطهما بالحدث، ويقف المطلب الثاني على أبرز السياقات التي يأتي المضارع فيها دالًّا على أحد الأزمنة الثلاثة، ويبين أثر بعض الأدوات والسياقات في تحديد المقولة الزمنيَّة، وذلك بعد التمهيد لهذين المطلبين بتعريف موجز بنظريّة (معنى–نص) وهو تعريف يقتضيه استناد الدراسة إليها.

### الدراسات السابقة

بعد الرجوع إلى عدد من قواعد البيانات وقفت على أربعة بحوث، درس اثنان منها النظام الزمنيَّ في الجمل العربيَّة على عمومه، والذي تؤديه كل من الأفعال والمصادر والمشتقات؛ وهما:

**الأول: الزمن النحوي (1986)، لمالك المطلبي**، مجلة الفكر العربي المعاصر، (40)، 94-80.

قامت دراسة المطلبي على مناقشة عدد من آراء المستشرقين

وبعض اللغويين المعاصرين عن النظام الزمنيّ في العربيَّة، توجَّه أغلبها إلى إنكار ما يسمَّى بـ(الزمن الصرفيّ) والتأكيد على أن الدلالة الزمنيَّة في العربيَّة لا تُستفَاد إلا من السياق، وتُعنى دراسة المطلبي بأبرز المآخذ التي وُجِّهت إلى النظرية النحوية العربية، والتي من أهمها: إقرار النحاة أن دلالة الفعل على الزمن حاصلة من صيغ الأفعال المستقلَّة.

ولا تتوسع الدراسة بذكر أثر السياق على الدلالة الزمنيَّة ولا بالوقوف على أبرز الأدوات التي من شأنها تحديد هذه الدلالة، كما أنها لا تنطلق من إطارٍ نظري تفسر من خلاله هذا الإشكال، وليست دراستنا كذلك؛ إذ تنطلق من نظريَّة (معنى–نص) سعيًا إلى طرد مقولة الزمن في الأفعال، كما أنها تعنى بالوقوف على أبرز السياقات والأدوات التي تتحكَّم بمقولة الزمن في الفعل المضارع.

**الثاني: مقولة الزمن؛ القرينة والدلالة دراسة لسانيّة (2009)، للدكتور هاني البطاط**، مجلة جامعة الخليل، (14)، 200-187.

تميز هذه الدراسة بين نوعين من الدلالة الزمنية في اللغة؛ دلالة الأفعال ودلالة بعض الأسماء من المشتقات والمصادر؛ وذلك من خلال التمييز بين الزمن الصرفيّ (الذي يكون للكلمة المستقلة عن الجملة، ويقتصر أداؤه على الأفعال) والزمن النحوي (الذي يكون للجملة، وتشترك في أدائه الأسماء الأفعال)، وتعرض الدراسة على جملة من أقوال النحاة التي تصف تباين دلالة الكلمة الواحدة بتغاير السياقات؛ لتبيّن من بذلك اضطراب الإحالة الزمنيَّة وصعوبة طردها خصوصًا دلالة الأفعال؛ إذا قد يتعارض الزمن الصرفي مع الزمن النحوي.

لكن دراستنا –مع طرحها الإشكال ذاته– تختلف عنها بانطلاقها من إطارٍ نظري تسعى منه إلى طرد مقولة الزمن في الأفعال العربيّة، وإلى الوقوف على مكمن الإشكال في مقاربة النظرية النحوية لها.

أما البحثان الآخران فيدرس أحدهما إحدى المقولات التصريفيَّة في الفعل المضارع وفق الإطار النظري الذي تنطلق منه دراستنا نفسه؛ جاء بعنوان: العلامة الإعرابية في الفعل المضارع في ضوء نظرية معنى–نص: الفعل المضارع الواقع بعد (حتى) أنموذجا (2021)، للدكتور معاذ الدخيّل، مجلة اللسانيّات العربيّة، (12)، 155-115.

يسعى البحث إلى تفسير إعراب الفعل المضارع انطلاقا من نظرية (معنى–نص)، وذلك من بتحليله تعاقب علامات الإعراب على المضارع الواقع بعد (حتى) وعلاقتها بمقولتي المظهر والجهة، انطلاقًا من فرضية مفادها: أن العلامة الإعرابية في الفعل المضارع مظهر من مظاهر التعلق الصرفي لا التركيبي، وأن هذه العلامة الإعرابية تعيّن في المضارع المدلول المظهري لوقوع الحدث في الزمان (Aspect).

وتنظر دراستنا إلى الفعل نفسه انطلاقًا من النظرية ذاتها، غير أنها تُعنى بمقولة الزمن فيه، وبصلة مقولتي المظهر (Aspect) والجهة (Modality) بها وتظافر دلالاتها مع دلالة الزمن (Tense) لتحديد الإحالة الزمنيّة الدقيقة في الأفعال.

وتخلص الدراسة الأخرى إلى قول تطرِد فيه مقولة الزمن في الفعل المضارع على وجه التحديد كما تسعى دراستنا لذلك، وجاءت بعنوان: نحو الفعل المضارع ومكانته في التراكيب الإسناديّة (1975)، لرمزي بعلبكي.

سعت دراسة بعلبكي إلى تفسير إعراب الفعل المضارع؛ وخلصت إلى ارتباطه بمقولة الزمن؛ فالأصل أن يدل رفع المضارع على الحضور، وأن يدل النصب على الاستقبال، وأن يدل الجزم بـ(لم) و(لـمَّا) على المضي، وبـ(لا) الناهية على الحضور أو أدنى الاستقبال، وبأداة الشرط على الاستقبال.

فكلا الدراستين تقوم على افتراض يطرد دلالة المضارع الزمنية في مختلف التراكيب، لكنّ دراسة بعلبكي ترى أن العلامة الإعرابية هي المتحكِّمة بمقولة الزمن، وترى دراستنا –وفقًا لمنطلقات نظرية (معنى–نص)– أن التعالقات بين الوحدات المعجميَّة في الجملة هي المتحكِّمة بهذه المقولة في الأفعال كلها.

## تمهيد: نظريَّة (معنى–نص)، والمقولات التصريفيّة

وُضِعَت أُسس نظرية (معنى–نص) (Meaning-text Theory) في ستّينيَّات القرن الماضي على يد ثلاثة من الباحثين الروس؛ هم: ألكسندر ك. زلوفسكي (Alexander K. Zlovkj)، وإيغور مالتشوك (Igor Melcuk)، ويوري أبريجان (Juri.Apresjan)؛ بهدف تطوير الترجمة الآلية، من خلال وضع مناويل شكلية تصف اللغات الطبيعية (المجدوب وآخرون، 2013؛ Milicevic، 2006)، ثم تطوَّرت النظرية لاحقًا على يد مالتشوك (Melcuk)، بتدقيق بعض المرتكزات الأساسيَّة فيها، واستدراك بعض الإضافات الجوهرية لها؛ ومن أهمها: التمييز بين أنواع التعلق اللغوي الثلاثة –كما سيتَّضح في الفقرات القادمة–، وبيان اتجاه كل نوع من أنواع التعلق في الجملة (الزماي، 2025).

تنظر نظرية (معنى–نص) إلى اللغة على أنها «نظام محدود من القواعد يصف بدقة مطابقات (correspondances) متعدِّدة بين مجموعة من المعاني لا حصر لها وقابلة للعدّ، ومجموعة أخرى من النصوص لا حصر لها وقابلة للعدّ» (المجدوب وآخرون، 2013، ص. 62)، وهذه العلاقة التطابقيَّة بين المعاني والنصوص يمكن أن توصف من جهتين: من النص إلى المعنى أي: جهة المتلقي؛ لغرض التحليل (analysis)، كما هو الحال في أكثر النظريات اللسانية –خصوصا التوليديَّة–، ومن المعنى إلى النص أي: جهة المتكلم؛ لغرض التأليف (synthesis)، كما هو شأن هذه النظرية التي تنطلق منها دراستنا (بولغار، 2012)، واعتمادها هذا الاتجاه سببه أن اللغة تعطي الأولوية لإنتاج الكلام على فهمه؛ إذ لا يتطلب إنتاج الكلام أكثر من القدرات اللغوية، خلاف الفهم المستلزم معلومات موسوعية ومهارات منطقيَّة عديدة (مالتشوك، 2023/ 2016)

وتعتمد نظريَّة (معنى–نص) على مفهوم التعلق اللغوي الذي صاغه لوسيان تانيار (L. Tesniere) اعتمادا أساسيًّا، إذ ينطلق منه مالتشوك ثم يطوِّره بإضافات عدّة؛ أهمُّها: التمييزُ بين

ثلاثة أنواع من التعلق اللغوي في الجملة، يتحقق كل نوع منها في مستوى لغوي محدد؛ وهي (الزمّاي، 2021):

1. التعلق الدلالي (Semantic Dependency)، ويقصد به: ارتباط لفظة بأخرى وفق ثنائيّة المحمول والموضوعات، حيث تتعلّق موضوعات الجملة بالمحمول الدلالي فيها.
2. التعلق التركيبي (Syntactic Dependency)، ويقصد به: علاقة بين لفظتين تحكمها ثنائيّة العامل والمعمول، يتعلق فيها المعمول تركيبيًا بالعامل.
3. التعلق الصرفي (Morphological Dependency)، ويقصد به: تحكّم لفظة بلفظة أخرى في مقولة صرفيَّة واحدة على الأقل من المقولات الصرفيَّة التي تتحقق بينها المطابقة في الجملة.

وهذه المقولات الصرفيَّة –التي تتحقق بينها المطابقة في الجملة– على ثلاثة أنواع: منها مقولاتٌ مشتركة بين الأسماء والأفعال؛ كمقولة الشخص (التكلم، الخطاب، الغيبة)، وبعضها مقولات تختصُّ بالأسماء؛ كمقولة التعيين (التعريف، والتنكير)، ومقولة العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع)، ومقولة الإعراب التركيبي (الرفع، والنصب، والجر)، ومنها ما هو مُختَص بالأفعال؛ كمقولة الإعراب الصرفي (الرفع، والنصب، والجزم)، ومقولة الزمن (الماضي، والحاضر، والمستقبل) (الزماي، 2021)، وهذه المقولة الأخيرة هي مجال اهتمام هذه الدراسة.

ويتّسم التعلق الصرفي –المتحكِّم بالمقولات التصريفيَّة– بكونه (الدخيّل، 2021):

- متناظرًا –باعتبار المقولات التصريفية المختلفة– إذ يمكن أن تتحكم لفظتان ببعضهما في المقولات التصريفية؛ كما يتحكم الفعل بالفاعل في مقولة الإعراب التركيبي ويتحكم الفاعل بالفعل في مقولة الجنس –وإن كانت هذه المقولة تختص بالأسماء ولا تدخل الأفعال؛ لأنها لا تذكَّر ولا تؤنث، لكن المقصود هنا إلحاق إحدى علامات التأنيث الفعلَ إذا كان الفاعل مؤنثًا–، وهذا خلافًا لمالتشوك الذي يعد التعلق الصرفي (لا متناظر) –باعتبار المقولة التصريفية نفسها– مع إقراره بإمكانية وقوعه تبادليًا؛ وهذا مبرر كافٍ لإخراجه من العلاقات غير المتناظرة.
- غير انعكاسي؛ فلا يمكن للفظةٍ ما تحديد إحدى مقولاتها التصريفية، بل يتوقف هذا على لفظة أخرى في الجملة.
- محايدًا من حيث التعدي وعدم التعدي، كالتعلق الدلالي.
- لا يتحقق في كل الألسنة، وإن كان متحققًا في لسان ما فلا يلزم أن يمثُل في كل ألفاظ الجملة.
- لا يقتضي أحاديَّة العامل، فقد تتحكم وحدتان مختلفتان في المقولات الصرفية للفظة واحدة، كما في النعت السببي.

وبما أن التعلق اللغوي هو القائم على تحديد المقولات التصريفيَّة لألفاظ الجملة، ولاعتباره الإحالةَ الزمنية في الأفعال متحققة بالمقولة لا البنية –خلافًا للنحو العربي–؛ فيجدر بالدراسة أن تميّز بين المقولة والبنية؛ لما ينبني عليه من تمييز بين الدلالة الزمنيَّة في نظرية (معنى– نص) وفي النظريّة النحوية العربية، وتتمثَّل أهم الفروقات بينهما فيما يأتي:

1. المقولة مظهر من مظاهر التعلق الصرفيّ، والتعلق اللغويّ –بأصنافه الثلاثة كلّها– لا يتحقَّق إلا في الجملة، خلافًا للبنية التي لا تدل على علاقة تعلّق بين وحدتين معجميتين (المجدوب، 1440)؛ وعليه فإنها تتضح في حال الاستقلال، خلافًا للمقولة.
2. تبيّن المقولة الدلالةَ التصريفيَّة للكلمة، أما البنية فتبيّن الدلالة الاشتقاقيَّة لها (الزماي، 2021)؛ وذلك انطلاقًا من تقسيم المكوِّن الصرفيّ (Morphology) إلى: التصريف (Inflectional Morphology)، والاشتقاق (Derivational Morphology).
3. يمكن للمتكلِّم الاستغناء عن دلالة البنية بدلالة مرادفها المعجميّ؛ كاستغنائه بـ(دراهم قليلة) عن (دُرَيهِمَات)، في الأسماء أو بـ(طلب الوقوف) عن (استوقف) في الأفعال، وذلك خلافًا للمقولة القائمة على التعاقب؛ الأمر الذي يُلزم المتكلم اختيار وجهٍ من وجوهها (المجدوب، 1440)، فالاسم –مثلًا– لا يخرج بحالٍ من الأحوال في مقولة التعيين عن كونه معرفةً أو نكرةً، وفي مقولة الجنس عن كونه مذكّرًا أو مؤنثًا، وفي مقولة العدد عن كونه مفردًا أو مثنًّى أو جمعًا، وكذا الفعل لا يخرج بحالٍ من الأحوال في مقولة الزمن عن كونه دالًا على ماضٍ، أو حاضر، أو مستقبل.

وبعد أن ذكرت الدراسة –في هذا التمهيد– شيئًا مما يتعلَّق بنشأة نظرية (معنى–نص) ومرتكزاتها، وانطلاقها من نظريَّة التعلق اللغوي، ووضَّحت أنواع التعلُّق اللغويّ، وعرَّفت بالتعلُّق الصرفيّ (أحد أنواع التعلُّق اللغوي في الجملة) وبيَّنت خصائصه ومدى اهتمامه بالمقولات التصريفيَّة في الأسماء والأفعال –على حدٍ سواء–، وأثبتت أن مقولة الزمن (إحدى المقولات التصريفيّة) خاصة بالأفعال، وأنها تقوم على التعاقب بين الأزمنة الثلاثة (الماضي، والحاضر، والمستقبل)؛ فإنها تروم في المطلبَين التاليَين توضيح الإشكال في مقاربة النظريَّة النحويَّة العربيَّة لمقولة الزمن في الأفعال، والوقوف على تغاير إحالة الفعل المضارع بتغاير السياقات وأثر العوامل اللفظية في تحديد دلالته الزَّمنيَّة، انطلاقًا من مفهوم التعلق الصرفيّ في نظريَّة (معنى–نص)، الذي سبق تعريفه بأنه: تحكّم لفظة بلفظة أخرى في مقولة صرفيَّة واحدة على الأقل من المقولات الصرفيَّة التي تتحقق بينها المطابقة في الجملة.

## المطلب الأول: إشكاليَّة مقاربة النحو العربي لمقولة الزمن في الأفعال، وصلتها بمقولتَي المظهر والجهة

### 1. مفهوم الفعل، وأقسامه، ودلالة أبنيته

يُعدّ الزمن من الخصائص الأساسية الملازمة للأفعال، وقد حظي هذا الجانب باهتمام النحويين في إطار تنظيرهم لمفهوم الفعل. ويهدف هذا المحور إلى الكشف عن طبيعة العلاقة

بين الفعل والزمن في النظرية النحوية العربية، وذلك من خلال تحليل تعريفات النحاة للفعل، وتتبع أثر الدلالة الزمنية في تقسيم الأفعال، وتحديد الزمن الذي تختص به كل بنية من أبنية الأفعال.

### 1.1. مفهوم الفعل

تكاد عبارات النحاة أن تتفق في حدِّ الفعل بأنه «ما دل على اقتران حدث بزمان» (الزمخشري، 2004، ص. 243)، أو يزيد بعضهم عليه بقوله: «زمان محصّل» (ابن بابشاذ، 1977، ج1، ص. 193؛ ابن الخشاب، 1972، ص. 14؛ ابن السرَّاج، 1985، ج1، ص.37)؛ تمييزًا له عن المصدر الدال على زمن مبهم، ويردُّها بعض النحاة؛ لأنها زيادة غير ملزمة؛ ومنهم ابن يعيش (2013) في شرحه لكلام الزمخشري السابق إذ يقول: «الحقُّ أنّه لا يُحتاج إلى التعرُّض لقوله: (محصَّل)؛ لأنّا نريد بالدلالةِ الدلالةَ اللفظيةَ، والمصادرُ لا تدلُّ على الزمن من جهة اللفظ، وإنّما الزمان من لوازمها وضروراتِها» (ج1، ص.54)، هذا بالحدِّ، ويُعرِّفه بعضهم بعلاماته، كقول الفارسي (1996): إنه «ما كان مسندًا إلى شيء، ولم يُسنَد إليه شيء» (الفارسي، 1996، ص. 71)، وتبعه في ذلك ابن جني في اللمع (1985) فعرَّفه بعلاماته اللفظيَّة؛ كقبوله تاء التأنيث، وحرفَي التنفيس، وياء المخاطبة.

وغاية هذه التعريفات كلها –سواء بالحدِّ أو بالعلامات– دقة وشمولًا قولُ سيبويه (1988): «أما الفعل فأمثلة أُخِذَت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنِيَت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، ولما هو كائن لم ينقطع» (ج1، ص. 12)؛ إذ أفاد أمورًا خمسة؛ هي: أن الأصل في الأفعال التصرُّف، وأنها مشتقّة من المصادر، وأنها دالَّة على الزمن لزومًا، وأن هذه الدلالة سببُ اشتقاقها من المصادر، ثم ذِكر أقسام الزمن الثلاثة (الماضي، والحاضر، والمستقبل)، وإن أُستُدرك عليه بأنه لا يصدق على الأفعال الجامدة كـ(ليس)، و(عسى)، و(نِعم)، و(بئس)؛ لأنها غير مشتقّة (ابن فارس، 1993)، ولا على الأفعال الناقصة كـ(كان)، و(كاد)؛ لأنها لا تفيد حدثًا (العكبري، 1986)، وهو استدراك فيه نظر، والدراسة أوجز من الإسهاب في ذكره.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الدلالة اللزومية للأفعال على الزمن –بحسب تعبير النحاة – تطابق الأُسس النظريَّة التي اعتمدتها نظرية (معنى–نص) في جعلها مقولة الزمن خاصة بالأفعال دون الأسماء –كما أشارت الدراسة سابقًا– مطابقة تامة أو كلية.

### 2.1. أقسام الفعل

يتضمَّن الفعل دلالتين؛ هما: دلالة الحدث، ودلالة الزمن، وهاتان الدلالتان متحصَّلتان من جهتين؛ فدلالة الحدث حاصلة من مادة الفعل المعجميَّة؛ ولذا فإنها لا تتغيَّر بتغاير أبنيته، أما دلالة الزمن فحاصلة من بنيته –وفق ما يقرُّه النحاة–؛ ولذا فإنها قد تتغيَّر بتغيُّر البنية (الشلوبيني، (1981، قال ابن بابشاذ (1977): «دلالة الزمان من نفس الصيغة، ودلالة الحدث من نفس اللفظ» (ج1، ص. 193)، وعلى اعتبار هذه البِنى يُقسِّم جمهورُ البصريين الفعلَ إلى ثلاثة أقسام؛ هي: الماضي، والمضارع، والأمر، فما جاء منه على (فَعَل) وفروعها فهو الماضي، وما جاء على (يَفعَل) وفروعها فهو المضارع، وما جاء على (افعَل) وفروعها فهو الأمر، ويذهب الكوفيون إلى غير ذلك، فالأمر عندهم مقتطع من المضارع، و(الفعل الدائم) قسيمٌ للماضي والمضارع، وهو يوافق ما يسمِّيه البصريون (اسم الفاعل) (الزجاجي، 1979).

وهذه الأقسام التي أقرَّها النحاة ليس فيها ما يدل –بالضرورة– على الزمن، بل هي قائمة على اعتبار لفظي غير دلالي، يقول ابن الخشاب (1972): «أما انقسام الفعل في الصيغ إلى ثلاثة أقسام، فأمر يخصُّ لفظه، وهو المعنى الذي يُسمَّى التصرُّف» (ص. 21)، وسيتبيَّن –لاحقًا– أن الصيغة الواحدة قد تدل على الأزمنة الثلاثة (الماضي، والحاضر، والمستقبل) في سياقات مختلفة.

وثمّة ملمح يجدر بالدراسة الوقوف عليه، وهو أن حيثيَّة تسمية هذه الأقسام مغايرة لحيثيَّة التقسيم، بل إن التسمية –وحدها– تنطلق من حيثيات متعدِّدة، فـ(الماضي) سُمِّيَ بناءً على اعتبار زمنيّ، في حين أن (المضارع) سُمِّي بناءً على اعتبار شكليّ، هو مشابهته الاسم، أما (الأمر) فقد سُمِّي بناءً على اعتبار معنويّ، ويسلم من هذا الإشكال ابن السرَّاج والزجاجي بخروجهما عن قول الجمهور؛ إذ ذهبا إلى تقسيم الفعل على اعتبار زمنه لا بنيته، وإلى تسمية هذه الأقسام على اعتبار مدلولها الزمنيّ.

فالأفعال عند ابن السراج (1985، ج1) هي: الماضي، والحاضر، والمستقبل، وهي عند الزجاجي (1984): الماضي، والمستقبل، والدائم، فالماضي ما كان على (فَعَل) وفروعها، والمستقبل والدائم –أو الحاضر– يشتركان في صيغة (يَفعَل) وفروعها، جاء في الجمل قوله: «الأفعال ثلاثة: فعل ماضٍ، وفعل مستقبل، وفعل في الحال يسمّى (الدائم)...أما فعل الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ، كقولك: (زيد يقوم الآن)، و(يقوم غدًا)» (ص. 8-7).

على أن الأخذ بالقول الأول –الذي يقسّم الفعل على اعتبار بنيته– أولى؛ إذ هو أسلم من الوقوع في الخلاف الجدلي في مسألة وجود زمن الحال، كما أنه أكثر اطِّرادًا وثباتًا من القِسمة على اعتبار الزمن؛ لأن دلالة البنية الواحدة على الزمن تتغير بتغيُّر السياق، أما شكل البنية فثابت، والأجدر اعتبار الثابت، هذا فضلًا عن مخالفته المنهج البنيوي الذي قامت عليه النظرية النحوية العربية.

### 3.1. دلالة أبنيَة الفعل

انطلاقاً مما سبق إقراره من أن الفعل دال على الزمن ببنيته وقف النحاة العرب على كل بنية منها لتحديد إحالتها الزمنيّة، فاتَّفق على دلالة بنية الماضي على المضي ودلالة بنية الأمر على الاستقبال، أما دلالة بنية المضارع ففيها خلاف يتلخَّص في خمسة أقوال كما سيتضح فيما يأتي:

القول الأول: يذهب الجمهور إلى دلالة المضارع على الحال والاستقبال بالاشتراك، وعليه قول سيبويه (1988): «أما بناء ما

لم يقع فقولك آمرًا: (اذهب)، ومخبرًا: (يذهب)...وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت» (ج1، ص. 12)، وهو اشتراكٌ وضعي؛ بدليل إطلاق المضارع للحال والاستقبال بغير مسوّغ، خلاف إطلاقه للمضي، وخلاف إطلاق الفعل الماضي للاستقبال (ابن مالك، 2001، ج1).

القول الثاني: قال به ابن الطراوة، ومفاده: أن دلالة المضارع لا تكون إلا على الحال؛ محتجًّا بأن المستقبل غير محقَّق الوجود، ولا يُتصوَّر الوجود في عدم، فأما ما جاء على نحو: (زيد يزورك غدًا) فإنه على تقدير: (زيد ينوي الآن أن يزورك غدًا) (السيوطي، 1992، ج1).

القول الثالث: لأبي إسحاق الزجاج الذي يرى أن المضارع لا يكون إلا للاستقبال؛ وذلك لأمرين: أولهما: أن زمن الحال أضيق من النطق بالفعل فبقدر ما يُنطَق منه يصير ماضيًا، وثانيهما: أن العرب لم تخص فعل الحال ببنية، وكان من عادتها أن تخص كل شيء في كلامها بلفظ له (ناظر الجيش، 2007، ج1).

القول الرابع: وعليه جماعة من النحويين –منهم الفارسي وابن أبي ركب والأبَّذي والسيوطي–، مفاده: أن المضارع دال على الحال أصلًا وعلى الاستقبال مجازًا، واحتجَّ له الفارسي بما ثبت في كلام العرب من أن اللفظ إذا صَلُح للقريب والبعيد كان القريب أولى به، والحال أقرب من الاستقبال (أبو حيان، 1997، ج1)، واحتجَّ غيره بأن المضارع إذا خلا من القرائن لم يُحمَل إلا على الحال، وحمله على الاستقبال لا يكون إلا بقرينة، وهذا شأن الحقيقة والمجاز (الأستراباذي، 1996، ج4).

القول الخامس: قال به ابن طاهر، ومفاده: أن المضارع دالٌّ على الاستقبال أصلًا وعلى الحال مجازًا؛ لأن زمن الاستقبال أسبق من زمن الحال؛ إذ الفعلُ حادثٌ بعد عدم، وهو على هذا أولى بالبنية، فأوَّل «أحوال الفعل أن يكون منتظرًا، ثم حالًا، ثم ماضيًا» (السيوطي، 1992، ج1، ص.18).

وبناءً على الاستقراء السابق يتَّضح لنا اختلاف النحويين في دلالة الفعل المضارع واضطرابهم في توجيهها، ولهذا الاضطراب الدلالي تكثر تسمية المضارع بـ(المبهم) عند الحديث عن أزمنة الفعل، جاء في التذييل: «(لم) و(لـمّا) في القرائن الصارفة معنى المبهم إلى المضي دون لفظه» (أبو حيّان، 1997، ج1، ص. 102)، وقال الجزولي (1988): «الأفعال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام: ماض بالوضع كـ(فَعَل)، ومستقبل بالوضع كـ(افْعَل)، ومبهم بالوضع كـ(يَفْعَل)» (ص. 33).

وكل ما عُرِض من أقوال في دلالة بنية المضارع ناشئ عن محاولة الموازنة بين دلالة البنية مستقلةً ودلالتها في أثناء تركيب الجملة، وهو يثبت ما تسلِّم به الدراسة من أن الإشكال في دراسة النحو العربي لأزمنة الفعل يتمثَّل في اعتبار الفعل دالًّا على الزمن ببنيته؛ لا السياق الذي يرد فيه.

## 2. مفهوم الزمن

يُراد بـ(الزمن) عند الباحثين –على إطلاقه– أحد معنيين: أولهما: الزمن الفيزيائيّ المتمثِّل في الوقت الكونيّ الدقيق ذي المقاييس المحدَّدة؛ كالشهور والأيام والساعات مما هو مرتبط بحركة الفلك، وثانيهما: الزمن اللغويّ المتمثِّل في تعبير اللغة عن الوقت من خلال الصِّيَغ الصرفية والجمل، وهو الذي تؤديه الأفعال والمصادر وبعض المشتقات (حسّان، 1990)، أي: الوقت الذي يبدأ من النص ويتوقف عنده، وهو الذي يقاس بالنسبة إلى حدث الإخبار، فيكون بذلك معبّرًا عن زمنين في آنٍ واحد؛ هما: زمن الحدث، وزمن الإخبار، فزمن الإخبار في قولنا: (قام زيد) هو الحاضر، وزمن الحدث (قيام زيد) هو الماضي (الأستراباذي، 1996، ج4).

وبناءً على القيد السابق (القياس بالنسبة إلى حدث الإخبار) تُضبَط الإحالة الزمنيَّة في الجمل المتضمِّنة لجملة محكيَّة؛ أي: التي يكون فيها زمنان للإخبار، نحو قولنا: (يقول زيد بعد غد: «خرجتُ أمس»)؛ فزمن الإخبار الأول هو الحاضر وعليه قِيسَ الحدث الأول: (يقول زيد) وحُكِم عليه بالدلالة على المستقبل، وزمن الإخبار الثاني هو المستقبل وعليه قِيس الحدث الثاني (خرجت أمس) وحُكِم عليه بالمضي.

وأظهر ما يُمَيَّز به بين الزمنين أن الأول (الزمان الفيزيائي) يحيل إلى الزمان الطبيعي الذي تواضع البشر من خلاله على جملة من الوحدات القياسيَّة، أما الثاني (الزمن اللغوي) فإنه المعنى الزمني المستفاد من التعبير اللغوي، فالزمان الأول مقولة دلالية، والزمن الثاني مقولة نحويّة تصريفيّة (المسعودي، 2013).

والخلط بين المفهومين دعا بعض النحاة –كأبي إسحاق الزجاج وابن كيسان – إلى إنكار فعل الحال؛ احتجاجًا بضيق زمنه عن تضمن الفعل (ناظر الجيش، 2007، ج1)؛ وعليه فإن إثبات هذا الفعل يعارض الحاصل حقيقةً؛ لأنه يدل على وقوع الحدث في زمان لم يقع فيه، وهو ما يُلمِح إليه قول ابن الحاجب (1989): «هذا مستقيم لو كانت العرب ضايقت في زمن الحال هذا التضايق، وإنما العرب أجرت الزمان المتقارب في أول الفعل وآخره بمنزلة زمن الحال، فثبت هذا على المسامحة لا على التضايق» (ج2، ص. 837)، إذ من المعلوم أن العرب لا سلطة لها على الزمان الفيزيائي الثابت، بل على تعبيرها اللغوي عن هذا الزمان، كما يظهر تمييز ابن الحاجب بين الزمنين بتمييزه بين مفهومين ذكرهما؛ هما: (فعل الحال): المرتبط بالزمن اللغويّ، و(زمن الحال): المرتبط بالزمان الفيزيائيّ، وقريب من ذلك ما ذكره أبو حيان (1997) من أن «النحويين لم يَعنوا بـ(الحال) الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل، وإنما يعنون الماضي غير المنقطع» (ج1، ص. 82)، ومثله في كلام النحويين كثير، مما لا تُعنَى الدراسة بحصره.

على هذا يفرق الباحثون بين المفهومين بتخصيص مصطلح (الزمان) (Time) للوقت الفيزيائي، ومصطلح (الزمن) أو (التوقيت) (Tense) للوقت اللغوي (حسّان، 1990؛ الشريف،

2007؛ المسعودي، 2013)، وهذا الأخير على نوعين كما سيتبيَّن في الفقرة التالية.

### 3. الزمن النحوي والزمن الصرفي

بعد أن وقفت الدراسة –فيما سبق– على ما خصَّ النحويون به كل بنية من دلالة زمنية معينة؛ إذ جعلوا (فَعَل) وفروعها للمضي، و(يَفعَل) وفروعها للحال والمستقبل –على قول الجمهور–، و(افعَل) وفروعها للمستقبل، نلحظ أنه يعرض لهم إشكالان: يتمثَّل أولهما في أن الدلالة الزمنيَّة لهذه الأبنية داخل الجُمل لا تطَّرد كما تطرد حال استعمالها مستقلة خارج الجملة؛ بل تضطرب وتتغيَّر بتغاير السياقات التي ترد فيها، كما يظهر في الجدول رقم (1) التالي:

**جدول 1**

***اضطراب الدلالة الزمنيّة لبِنى الأفعال داخل الجملة:***

| الجملة | البنية | الإحالة الزمنية |
|---|---|---|
| غَفَر زيد لعمر | فَعَل | الماضي |
| جملة العقد: بِعْتُك | فِلْتُك | الحاضر |
| الجملة الدعائيَّة: غَفَر الله لزيد | فَعَل | المستقبل |
| لم يُكرِم زيد ضيفه | يُفعِل | الماضي |
| يُكرِم زيد ضيفه | يُفعِل | الحاضر |
| سيُكرِم زيد ضيفه | يُفعِل | المستقبل |

ولعله قد اتضح من الجدول السابق أن الأمر أحيانًا لا يتوقف على البنية فقط، بل قد يتجاوز ذلك إلى الفعل نفسه فيحيل إلى أزمنة مختلفة، وإن كانت له البنية الصرفيَّة ذاتها والدلالة المعجميَّة نفسها؛ كما في الفعل (غفر) الذي أحال مرة إلى المضي، ومرة أخرى إلى الاستقبال، والفعل (يكرم) الذي أحال إلى الأزمنة الثلاثة في سياقات مختلفة.

أما الإشكال الثاني فيتمثَّل في مخالفة دلالة بنية الفعل لدلالة زمنيَّة أخرى في الجملة؛ فيكون معنى الكلام بذلك متناقضًا، كأن يرد الفعل في جملةٍ مشتملةٍ على ظرفِ زمان محيل إلى زمن غير الزمن الذي تحيل إليه البنية، نحو قولنا: (إن قمتَ غدًا قمتُ)، و(لم أقم أمس)؛ ومنه أيضًا عطف البِنى متغايرة الإحالة بعضها على بعضها، كقول الشاعر [من الكامل] (سيبويه، 1988، ج3، ص. 24):

ولقد أَمُرُّ على اللئـــيم يَسُبّني

فمَضَيتُ ثُمَّتَ قُلتُ لا يَعنِيني

وقد دعاهم هذا إلى التأويل والتقدير في عديد من المواضع، وإلى نسبة شيء من هذا التغاير الإحالي إلى الحروف الداخلة على الأفعال كحروف التنفيس والنفي، أو إلى معانٍ بلاغيّة مقصودة، على نحو قول ابن الخباز (2007): «إن قلتَ: كيف يكون ماضيًا ولفظه لفظ المضارع؟ قلتُ: هذا على حكاية الحال كأنه يمثلها موجودة» (ص. 246).

ويرى تمّام حسّان (1994) أن هذا الاضطراب سببه الخلط بين زمنين لغويين: زمن صرفيّ تفيده البنية المستقلَّة يبدأ منها وينتهي عندها، وزمن نحويّ تفيده الجملة كلُّها والسياق الذي وردت فيه، وهذا الزمن النحويّ هو المعوَّل عليه في فهم الإحالة الزمنيّة الدقيقة؛ إذ في الجملة تنتظم القرائن والأدوات التي تصرف الفعل عن دلالته الأساسية (الصرفيَّة)، وهذا الرأي هو ما تُقرّه نظرية (معنى–نص) بوصفها نظرية قائمة على مفهوم التعلق اللغوي الذي لا يتحقق إلا في الجملة، والذي يعد إحالة الفعل إلى زمن معيَّن متحقِّقة بالمقولة الصرفيَّة القائمة على معنى التعاقب، وقد سبق للدراسة أن وضحت أنه: يُلزِم المتكلمَ باختيار وجهٍ واحد فقط من وجوهها، ولـمَّا كان عدم الانعكاس أحد سمات التعلق الصرفيّ فإن تحديد المقولة التصريفية –بأنواعها– متوقفٌ على لفظة أخرى في الجملة، لا على البنية نفسها.

ففي نحو قوله تعالى: ﴿أَتَى أَمرُ اللَّهِ فَلا تَستَعجِلوهُ﴾ [النحل: 1] صرف قوله: (فلا تستعجلوه) الفعل الماضي (أتى) إلى دلالة الاستقبال دون المضي، وفي قوله سبحانه: ﴿فلِمَ تقتلون أنبياء الله من قبل﴾ [البقرة: 91] جاء قوله: (من قبل) صارفًا دلالة المضارع إلى المضي دون الحضور أو الاستقبال، ومثله ما يؤديه حرف النفي الجازم إذا سَبَق المضارع كما لو قيل: (لم يمنع الكريم سائلًا)، فهذا كله محصَّل من التعلق والسياق.

بناء على ما سبق يظهر أن الإشكال الأساس في دراسة النحو العربي للزمن سببه انطلاق النحاة عند تحديد دلالة الأفعال الزمنيَّة من الصيغة مستقلَّةً، ثم جعلهم خروجها عن هذه الدلالة سببه ما اقترن بالأفعال من أدوات، وهذا الربط بين خروج الدلالة عن الأصل وبعض الأدوات يثبت إدراك النحاة لهذا الاضطراب ومحاولتهم تفسيره، لكنّهم أغفلوا –بحسب ما أعلم– التعبير عنه في إطار نظريّ مكتمل يشتمل على بعض المفاهيم الضمنيَّة المرتبطة بالزمن النحوي ارتباطًا وثيقًا مؤثرًا فيه؛ كالمظهر، والجهة؛ اللذين ستنتقل الدراسة في الفقرة التالية إلى توضيح بعض ملابساتهما للزمن.

## 4. المظهر (Aspect) والجهة (Modality)

يتّصل بمفهوم الزمن (Tense) مفهومان أساسيان يُعنَى كلاهما بعلاقة الحدث بالزمان؛ هما: المظهر (Aspect)، والجهة (Modality)، وتمثّل هذه المفاهيم الثلاثة لدى بعض اللسانيين مكوّنات مقولة الزمن التصريفيَّة، فالزمن النحويّ –الذي يضطلع التركيب بالدلالة عليه– مركَّب من هذه الدلالات الزمنيَّة الثلاث، وهي مُشترِكة في الواسمات التصريفيَّة ذاتها؛ الأمر الذي يجعلها متداخلة إلى حدٍّ كبير جدًا؛ مما جعل بعض اللسانيين –اللسانيون التنميطيون تحديدًا– يعدُّونها مقولة واحدة يرمزون لها بالرمز (TAM) (المسعودي، 2013)، وسيظهر لنا شيء من هذا التداخل في الجدول رقم (2) بعد استيفاء ما يهمنا في الجانب النظري المتعلّق بهذه المفاهيم.

يُعرَّف المظهر (Aspect) بأنَّه «مقولة دلاليَّة متعلِّقة بالبنية الزمانيَّة الداخليَّة للأحداث» (المسعودي، 2013، ص. 12)، ويختلف عن الزمن (Tense) بأن هذا الأخير يحمل سمة إشاريَّة تحيل إلى زمن الإخبار –باعتباره زمنًا كونيًّا خارجيًّا– وذلك بتحديدها موقع الحدث من ذلك الزمن الخارجي، فالماضي هو سبق الحدث لزمن الإخبار، والحاضر هو مزامنة الحدث لزمن الإخبار، والمستقبل هو لحاق الحدث لزمن الإخبار.

أما المظهر فلا يحيل إلى زمن خارجيّ، بل يقوم على النظر إلى أمرين؛ هما: مدة استغراق الحدث، وكيفيَّة حدوثه (النجار، 2006)، وهو –عند بعض الباحثين– على ثلاثة أنواع: مظهر معجميّ، ومظهر نحويّ، ومظهر خطابيّ، وتقتصر الدراسة على النوعين الأولين منها؛ لتحققهما في الجملة الواحدة، إذ يتجاوز المظهر الخطابي حدود الجملة الواحدة بتركيزه على السمات المظهريّة المتحققة في النص المتكون من عدة جمل (المسعودي، 2013).

يقوم المظهر المعجميّ –بحسب تصنيف فاندلر (Vendler) للأفعال وفق دلالتها المعجميّة –على أربع مقولات مظهريَّة؛ هي (النجار، 2006):

- أفعال الحالات، وهي أفعال لا تمرُّ بأطوار متعاقبة أو مراحل متتالية، ولا تصل إلى نهاية محدَّدة يتوقف الحدث عندها، وغالبًا ما تكون أفعالًا دالة على عواطف أو مشاعر، نحو: (كَرِه)، و(حَزِن).
- أفعال الأنشطة، وهي أفعال تتكرر في فترة زمنيَّة معيَّنة، ولا نهاية طبيعية محدَّدة لها ينتهي الحدث ببلوغها، نحو: (مشى)، و(نظر).
- أفعال الإنجاز، وهي أفعال ممتدَّة على مراحل متتالية وأطوار متعاقبة، ولها نهاية طبيعيَّة محدَّدة يتوقف الحدث عند بلوغها، نحو: (بنى)، و(أكل).
- أفعال الإتمام، وهي أفعال لحظيّة، تتم في مدَّة زمنيّة قصيرة جدًا يستعصي قياسها، نحو: (عطس)، و(وصل).

ترتبط بهذه المقولات المظهريَّة سمات زمنيَّة أربع؛ هي: الامتداد الزمني، والسيرورة، والمحدوديَّة، وتغيّر الحالة، ويقصد بـ(الامتداد الزمني) طول المدَّة التي يستغرقها الحدث ليتمَّ، وتوسم به أفعال الحالات والنشاط والإنجاز، وتقترن بهذا السمة سمةُ (السيرورة) ويُقصَد بها: حدوث الفعل على مراحل متدرِّجة، وصِلَتُها بالامتداد الزمنيّ صِلَة الخاص بالعام؛ فكل فعل تنطبق عليه هذه السمة ممتدٌّ زمنيًا –وليس العكس صحيحًا–، وتوسم به أفعال النشاط والإنجاز.

أما (المحدوديَّة) فتعني: انتهاء الحدث ببلوغ غاية محدَّدة، وهي ملازِمة لسمة (تغيّر الحالة) فتختص بهما أفعال الإنجاز والإتمام، وتجدر الإشارة إلى إمكانيّة تغيير التركيب لشيء من هذه السمات، كوسم فعل النشاط بالمحدوديَّة مثلًا (الملاخ، 2009)؛ وذلك في نحو قولنا: (سرت إلى البيت)، فـ(سرت) من أفعال الأنشطة، وهي أفعال ممتدّة زمنيًا لا تنتهي عند لحظة معيَّنة، لكن شبه الجملة (إلى البيت) في الجملة فرض عليه سمة (المحدودية) التي تعني انتهاء الحدث عند لحظة محدَّدة؛ فحدث السير في المثال السابق ينتهي ببلوغ البيت.

ويلزم في هذا المجال الإشارة إلى أن هذا التصنيف يوافق في منطلقاته –وإن كان يختلف في تفصيله– ما ورد في النحو العربي من تصنيف بعض الأبنية بحسب دلالاتها المعجمية؛ نحو: تخصيص صيغة (فَعُل–يفعُلُ) بالغرائز والهيئة، وصيغة (فَعِل–يفعَل) بالأدواء أو الأمراض، (ابن يعيش، 2013، ج7) وغير ذلك من الأبنية التي تتفق في صيغتها على دلالة معجميَّة واحدة، وهي مما ذكره النحاة والصرفيُّون في مواضع كثيرة من مؤلَّفاتهم.

أما المظهر النحويّ فينقسم إلى نوعين: أولهما: المظهر الإعرابيّ المرحليّ، وهو المتحقق في الجملة الاسميَّة المصدَّرة بناسخ فعلي، ويُعنَى بالإحالة إلى مرحلة محدَّدة من مراحل الحدث الزمنيَّة أو التطور الداخلي للحالات، وأهم مقولاته: الشروع، والتدرج، والاستمرار، والانتهاء، وثانيهما: مظهر وِجهة النظر، وهو المختص بالجمل الفعليَّة، فيحكم على الأفعال فيها وفق ثنائية الانقضاء وعدم الانقضاء –أو الانقطاع وعدم الانقطاع–، وهو المقصود عند إطلاق مصطلح المظهر (Aspect) دون تقييد، ويُقصَد بـ(الانقضاء/ الانقطاع) اكتمال الحدث وتمامه، وبـ(عدم الانقضاء/ عدم الانقطاع) استمرار الحدث في الزمن (المسعودي، 2013).

أما الجهة (Modality) فتتعلق «بموقف المتكلم من المحتوى القضوي لملفوظه في إطار مقولتي الضرورة والإمكان» (المسعودي، 2013، ص. 12)، أو –كما يُعبَّر عنه في التراث النحويّ منذ زمن سيبويه– الواجب وغير الواجب (المرشد، 2015)، ويُقصَد بـ(الضرورة/الواجب) اعتقاد المتكلِّم يقينًا وقوعَ الحدث أو عدمَ وقوعه، أما (الإمكان/ غير الواجب) فهو شك المتكلِّم بوقوع الحدث، وترتبط المقولتان بالزمن؛ فـ(الضرورة/الواجب) لا تكون إلا في حيّز المضي أو الحضور، أما (الممكن/ غير الواجب) ففي حيّز الاستقبال (المسعودي، 2013)؛ وعلى هذا فالأصل أن تكون

الجهة في الفعل الماضي والفعل المضارع المرفوع هي (الضرورة/ الواجب)، وفي فعل الأمر والفعل المضارع المنصوب والمجزوم هي (الإمكان/غير الواجب) (الشريف، 2007)؛ إذ الأصل مجيء الفعل الماضي دالًّا على المضي، ومجيء الفعل المضارع المرفوع دالًّا على الحضور، ومجيء فعل الأمر والفعل المضارع المنصوب والمجزوم للدلالة على الاستقبال.

ومن هنا يربط عدد من المحدثين العلامةَ الإعرابية في الفعل المضارع بمعانٍ جهيّة؛ فيجعل الرفع فيه للدلالة على الوجوب (الضرورة)، والنصب والجزم للدلالة على عدم الوجوب (الإمكان) (الشريف، 2007)، ومنهم من يجعله لمعانٍ مظهريَّة، فالرفعُ دال على الانقضاء (الانقطاع)، والنصب والجزم دالّان على عدم الانقضاء (عدم الانقطاع) (الدخيّل، 2021)، وهي عند آخرين مرتبطة بالإحالة الزمنيّة، فالأصل دلالة الرفع في المضارع على الحضور –ما لم تصرفه عن هذه الدلالة قرينة–، ودلالة النصب على الاستقبال، ودلالة الجزم بـ(لم) و(لـمَّا) على المضي، وبـ(لا) الناهية على الحضور أو أدنى الاستقبال، وبأداة الشرط على الاستقبال (بعلبكي، 1975).

ولعله اتضح لنا في العجالة السابقة اختلاف كثير من اللسانيّين الغرب والباحثين العرب في تعريف الزمن والمظهر والجهة، وتحديد كل منها تحديدًا دقيقًا؛ لما بينهما تداخل كبير جدًا، على الرغم من اتفاقهم على وجود هذه المقولات في سائر اللغات البشرية –بنسب متفاوتة– واتفاقهم أن هذه المقولات تتظافر في مستويات مختلفة (صرفيَّة، وتركيبيَّة، ودلاليَّة)؛ لتدقيق مقولة الزمن في الجملة، وفي الجدول التالي ما يبين شيئًا من هذا التظافر.

**جدول 2**

***تظافر مقولات الزمن والمظهر والجهة***

| الجملة | البنية | الزمن | المظهر المعجمي | المظهر النحوي | الجهة |
|---|---|---|---|---|---|
| مضى زيد أمس | ماضي | الماضي | الامتداد الزمني | الانقضاء | الواجب/ واقع |
| جملة العقد: (بعتك) | ماضي | الحاضر | المحدوديَّة وتغيّر الحالة | الانقضاء | الواجب/ واقع |
| رحم الله زيدًا | ماضي | المستقبل | المحدوديَّة وتغيّر الحالة | عدم الانقضاء | غير الواجب |
| كان زيد يعطي المسكين | مضارع | الماضي | الامتداد الزمني | الانتهاء | الواجب/ واقع |
| ما زال زيد يقري الضيف | مضارع | الحاضر | الامتداد الزمنيّ | الاستمرار | الواجب/ واقع |
| لن يأتي عمرو | مضارع | المستقبل | المحدودية وتغيّر الحالة | عدم الانقضاء | الواجب/ غير واقع |
| اللهم اغفر لعبدك | أمر(دعاء) | المستقبل | المحدوديَّة وتغيّر الحالة | عدم الانقضاء | غير الواجب |

وهكذا يتبين لنا من الجدول السابق الذي حاولَت الدراسة أن تثبت من خلاله أن أبنية الأفعال الثلاث (الماضي، والمضارع، والأمر) لا تُحدد بالضرورة مقولات الزمن الثلاث (الماضي، والحاضر، والمستقبل)؛ فالفعل الماضي قد يدل على الزمن الماضي أحيانًا؛ كما في: (مضى زيد)، أو على الزمن الحاضر أحيانًا؛ كما في جملة العقد: (بعتك)، أو المستقبل أحيانًا أخرى؛ كما في الجملة الدعائية: (رحم الله زيدًا)، وكذلك الأمر بالنسبة للفعل المضارع الذي دلَّ في مواضع مختلفة من الجدول على مقولات الزمن الثلاث؛ بتسلُّط وحدة معجميَّة أخرى أو بتأثير سياقات محدَّدة في الجملة عليه، وتبين لنا أيضًا في الجدول عدم إغفال دور التظافر بين التوقيت والجهة والمظهر لتحديد مقولة الزمن في الأفعال وتدقيقها داخل الجملة.

## المطلب الثاني: مقولة الزمن في الفعل المضارع

بعد أن أقرَّت الدراسة في المطلب الأول منها أن الدلالة الزمنيَّة الدقيقة للأفعال تتحصَّل من الجملة التي يرد فيها الفعل بما تحويه من تعالقات بين الوحدات المعجميَّة، ومن السياقات والظروف التي قيلت فيها الجملة –وذلك وفق منطلقات نظرية (معنى–نص)–، ووضحت الفرق بين مقولات الزمن والمظهر والجهة، وكيفيَّة تعاضدها وتظافرها في سبيل تدقيق مقولة الزمن، تأتي في هذا المطلب ببيان مقولات الزمن التصريفيَّة المتعاقبة في الفعل المضارع –على وجه التحديد– ضمن سياقات مختلفة تُحدِّد فيها الألفاظُ الأخرى في الجملة أو سياقاتها التداولية هذه المقولة فيه.

ولا يُقصد من ذلك حصر السياقات أو الألفاظ التي تطَّرد معها دلالة الفعل المضارع على أحد الأزمنة الثلاثة (الماضي، والحاضر، والمستقبل) أو الإحاطة بها، بل القصد إثبات تأثر مقولة الزمن في الأفعال العربيَّة بالمتحكِّم الصرفيّ في الجملة في سياقات مختلفة، وذلك بالنظر إلى تعاقبها على الفعل المضارع خصوصًا، فبناءً على استقراء الجدول السابق (جدول رقم 2) يَظهر أن الفعل الواحد لا يرتبط بزمن معيَّن يدل عليه، بل تتعاقب عليه المقولات الزمنية جميعها بحسب التركيب الذي يتضمَّنه، والسياق الذي يرد فيه، وهو ما سيتبين في هذا المطلب.

ولـمّا كان الزمن لا يخرج عن كونه: ماضيًا، أو حاضرًا، أو مستقبلًا؛ فقد قُسِّم المطلب إلى عناصر على هذا الاعتبار، وقد جاء بهذا التتابع –من دلالة المضارع على المضي إلى دلالته على الاستقبال– نظرًا لتتابع الأحداث في الزمان، فالحدث الماضي يُبنى عليه حدث الحاضر، ويُبنى على الحدثين الحدثُ المستقبل،

ثم قُسِّمت هذه العناصر بحسب نوع الجملة إلى: (جمل خبرية)، و(جمل إنشائية)، ولأن المضارع في الجملة الإنشائيَّة لا يدل على الزمن الماضي؛ فقد قُسِّم المحور الأوَّل بحسب الإثبات والنفي إلى: (جمل مثبتة)، و(جمل منفية)، وجاءت القِسمة على هذا النحو؛ لأن الخبر، والإنشاء، والنفي، والإثبات أساليب تؤثِّر في دلالة الفعل الزمنيَّة، كما أنها معانٍ لا تُستفاد إلا من السياق.

ويحسن التقديم هنا بما ذكره ناظر الجيش (2007، ج1) من ارتباط بعض هذه المعاني بمقولة الزمن عند شرحه عبارة ابن مالك في التسهيل، فذكر أن الفعل ثلاثة أضرب: خبر وإنشاء وطلب، فالطلب لا يكون إلا للمستقبل، والإنشاء لا يكون إلا للحاضر، والخبر صالح للأزمنة الثلاثة كلها، وهذه المعاني مرتبطة بالصيغ؛ فالطلب يكون بصيغة الأمر، والخبر بصيغتي الماضي والمضارع، وليس للإنشاء صيغة يختص بها.

ثم إن هذه الأبنية قد تستخدم على ما وُضِعت له، وقد تستخدم على غير الأصل فتُنقَل من الخبر إلى الطلب والعكس، ويكون حكمها الزمنيّ حينئذٍ حُكم ما نقلت إليه « فإذا أُستُعمِلَت صيغة الطلب في الخبر؛ صار الاستقبال جائزا بعد أن كان لازمًا» (ناظر الجيش، 2007، ج1، ص. 179) أو العكس، نحو قوله تعالى:﴿والوالدات يُرضعن أولادهن﴾ [البقرة: 233] فـ(يُرضعن) لفظها لفظ الخبر ومعناها الطلب؛ ولذا لزم أن تكون دالَّة على المستقبل، وهذه الدلالة للسياق على الزمن توافق ما تقرُّه النظريَّة التي تستند إليها هذه الدراسة، وهو واضح بيّن.

على أن من هذه الأبنية ما يستَعمل على أصله –في الطلب والخبر– ويدُّل على غير الزمن الذي ارتبط به، وهذا التجوز في الدلالة الزمنيَّة لأبنية الأفعال حاصل من القرائن في الجملة، والتي تقرُّ الدراسة –وفق منطلقات نظريَّة (معنى–نص)– أن الأفعال تتعلَّق بها، وأنها هي المتحكِّمة بالمقولة الزمنية.

ويعرّف الفعل المضارع –كما ورد عند ابن الحاجب (2010)– بأنه: «ما أشبه الاسم بأحد حروف (نأيت) لوقوعه مشتركًا، وتخصيصه بالسين و(سوف)» (ص. 44) يريد به الفعل المبدوء بإحدى هذه الحروف المجتمعة في قوله (نأيت)، والمسمّاة: حروف المضارعة.

وسُمِّي (مضارعًا) لمشابهته الاسم؛ فـ(المُضارعة) المُشابهة، وهذه المشابهة للاسم حاصلة من وجوه؛ أحدها ما ذكره ابن الحاجب في تعريفه من أن المضارع مبهم صالح للدلالة على الحاضر والمستقبل كما أن الاسم النكرة مبهم، فإذا اقترن بحرف التسويف تخصص بالدلالة على المستقبل كما يتخصص الاسم بلام التعريف، ومن وجوه المشابهة أيضًا دخول لام الابتداء عليه في نحو: (إن زيدا ليخرج)، ووقوعه في مواقع الأسماء في الجملة، ومشابهته لها في المعنى؛ فـ(زيد يقوم) مثل (زيد قائم) (ابن يعيش، 2013، ج7).

## 1. دلالة المضارع على المضي

تضطلع بعض أدوات النفي بتحديد مقولة المضي في الفعل المضارع بعدها؛ ولذا فقد قُسِّمت السياقات التي يتحدد فيها المضارع بمقولة المضي بحسب الإثبات والنفي وفق ما يلي:

### 1.1 . في الجمل المثبتة

– المضارع الواقع خبرًا لـ(كان)، نحو:(كان زيد يقري الضيف)، ونحو قوله سبحانه: ﴿وَلَهُم عَذابٌ أَليمٌ بِما كانوا يَكذِبونَ﴾ [البقرة: 10]؛ إذ تحدِّد (كان) في المضارع بعدها مقولة المضي.

ويذهب أبو حيان (1997، ج1) إلى أن المضارع الواقع خبرا لـ(كان) وأخواتها –كلّها– دالٌ على المضي، على أن ما يستلزم منها السبق بالنفي (زال، وبرح، وفتئ، وانفكَّ) يفيد الاستمرار لا المضي؛ كما لو قيل: (ما زال زيد يكتب) و(ما انفكَّ عمرو يقرأ)، وإقرار أبي حيان –سابقًا– بأن (فعل الحال) هو «الماضي غير المنقطع» (1997، ج1، ص. 82) يخالف قوله هنا؛ ولذا تقصر الدراسة هذا على المضارع الواقع خبرًا لـ(كان) ولا تطلق الحكم على الأفعال الناسخة كلها.

– المضارع المسبوق بـ(ربَّما) (أبو حيان، 1998، ج4)، نحو قول أمية بن أبي الصلت [من الخفيف] (سيبويه، 1988، ج2، ص. 109):

رُبَّمَا تَكرَهُ النُّفوسُ مِن الأَمـ

ـرِ لَهُ فُرجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

فالوحدة اللغوية التي صُدِّرت بها الجملة (ربَّما) فرضت على الفعل المضارع بعدها (تكره) مقولة المضي؛ بدليل أنها لو حذفت من الجملة لانتقلت مقولة الزمن من المضي إلى الحضور.

– المضارع في الجمل المشتملة على ظرف لزمن ماضٍ، كـ(إذ) في قوله تعالى: ﴿وإذ يرفعُ إبراهيم القواعدَ من البيت وإسماعيلُ﴾ [البقرة: 127]، وقوله تعالى: ﴿إذ تَقولُ لِلمُؤمِنينَ أَلَن يَكفِيَكُم أَن يُمِدَّكُم رَبُّكُم بِثَلاثَةِ آلافٍ مِنَ الملائِكَةِ مُنزَلينَ﴾ [آل عمران: 124]، فظرف الزمن الماضي (إذ) تحكَّم بمقولة الزمن في المضارع بعده (يرفع) و(تقول) وفرض عليه مقولة المضي (أبو حيان، 1998، ج4).

– المضارع المعطوف على الماضي والمعطوف عليه الماضي، نحو قوله سبحانه: ﴿وَإِذ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحدَى الطَّائِفَتَينِ أَنَّها لَكُم وَتَوَدّونَ أَنَّ غَيرَ ذاتِ الشَّوكَةِ تَكونُ لَكُم﴾ [الأنفال: 7]، فعطف المضارع (تودُّون) على مضارع دال على المضي (يعدكم)؛ حدَّد فيه مقولة المضي؛ لأن «عطف الفعل على الفعل يقتضي اشتراكهما في الزمان» (أبو حيّان، 1997، ج1، ص. 95)، ومثله قوله تعالى:﴿أَلَم تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَتُصبِحُ الأَرضُ مُخضَرَّةً﴾ [الحج: 63]، إذ تحدد في المضارع (تُصبِح) مقولة المضي؛ لأنه عُطِف على الماضي (أنزلَ).

– المضارع الواقع حالًا بعد فعل ماضٍ، نحو: (جاء زيد يضحك)، فالماضي (جاء) فرض على المضارع في جملة الحال (يضحك) مقولة المضي، وقد عدَّ أبو حيّان المضارع في هذا السياق دالًّا على الحضور لا المضي (أبو حيّان، 1998، ج4)؛ ولعلَّه قصد بذلك القياس نسبة إلى الحدث الأول (جاء) لا على زمن الإخبار، أي: حين المجيء كان زيد يضحك.

– المضارع في الجملة المصدّرة بـ(إذا) الفجائيّة، نحو: (خرجت فإذا زيد يضحك)؛ لأنها تأتي بعد فعل زمنه ماضٍ، والفعل الماضي السابق لـ(إذا) الفجائية يفرض على المضارع بعدها مقولة المضي، كما فرض الفعل (خرجتُ) على (يضحك) في المثال السابق هذه المقولة.

وذهب ابن هشام إلى دلالة المضارع في هذا السياق على الحاضر (1991، ج1)؛ ولعل سبب ذلك قياسه الحدث في الفعل (يضحك) على الحدث الأول (خرجت) لا على زمن الإخبار، أي: حين الخروج كان زيد يضحك.

### 2.1. في الجمل المنفيَّة

يختص حرفا النفي (لم) و(لـمّا) بالفعل المضارع، ويفرضان عليه مقولة المضي؛ نحو: (لم يأتنا بكر)، أو (مضيت ولـمّا أصل) (أبو حيان، 1998، ج4)، وكل ما سبق ذكره من سياقات مثبتة يدلّ المضارع فيها على المضي تصدق عليه مع النفي، ففي نحو قوله تعالى: ﴿وَما كانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم وَأَنتَ فيهِم﴾ [الأنفال: 33]؛ حدَّد الفعل (كان) في المضارع مقولة المضي حتى مع سبقه بحرف النفي؛ لأن (كان) هي المتحكِّم الذي حدَّد مقولة الزمن، وليس سياق الإثبات، ومثله قول الشاعر [من الوافر] (ابن فارس، 1993، ص. 223):

وَمَا أُضحِي وَلَا أَمسَيتُ إِلَّا

رَأَوني مِنهُمُ في كَرَّفـــــان

فعطف الفعل الماضي (أمسيتُ) على المضارع (أُضحِي) فرض عليه مقولة المضي حتى مع سبقه بحرف النفي.

وتحديد النحاة الأوائل للقرائن التي تحوّل دلالة المضارع إلى المضي –مما ذُكر بعضه في هذا الموضع– يتوافق مع منطلقات نظرية (معنى–نص)، التي تقر بوجود وحدة لغوية في الجملة تفرض بعض المقولات التصريفيَّة على بعض الوحدات اللغوية الأخرى؛ فالمتحكم في تحديد دلالة مقولة الزمن بالمضي في الأفعال المضارعة السابقة هي وحدات معجميَّة أخرى كـ(كان) و(ربما) و(لم) و(لـمَّا) وظرف الزمان الماضي والفعل الماضي المعطوف على المضارع، وهذا كلُّه على سبيل التمثيل لا الحصر.

## 2. دلالة المضارع على الحاضر

بعد الوقوف على أبرز السياقات التي تحدد في الفعل المضارع مقولة المضي تتطرق الدراسة لأبرز السياقات التي تحدد في المضارع مقولة الحضور، وهذا التتابع –من دلالة المضارع على المضي إلى دلالته على الحضور– جاء بالنظر إلى تتابع الأحداث في الزمان كما سبق ذكره في مقدّمة هذا المطلب.

### 1.2. الجمل الخبرية

الكلام إما أن يحتمل مطابقة الواقع فيكون بذلك خبرًا يُحكَم عليه بالصدق أو الكذب، وإما ألا يحتمل هذه المطابقة فيكون بذلك إنشاءً، وهذان السياقان (الخبر، والإنشاء) يؤثران في مقولة الزمن؛ إذ يلزم الطلبُ –وهو ضرب من الإنشاء– زمن المستقبل، كما يلزم الإنشاءُ لغير الطلب زمن الحاضر، ويصلح الخبر للأزمنة الثلاثة (ناظر الجيش، 2007، ج1)؛ ولذا فقد قُسِّمت عناصر هذا المطلب وفق هذه السياقات، ثم قُسمت بالنظر إلى دلالتي الإثبات والنفي؛ لما سبق ذكره من تحكّم بعض أدوات النفي بمقولة الزمن في الأفعال، وتحديدها لها.

#### 1.1.2. في الجملة المثبتة

– المضارع في الجملة المجرَّدة من القرائن المحيلة إلى زمن المضي أو الاستقبال، كما في قوله تعالى: ﴿الَّذينَ يُؤمِنونَ بِالغَيبِ وَيُقيمونَ الصَّلاةَ وَمِمّا رَزَقناهُم يُنفِقونَ﴾ [البقرة: 3] وقوله جل وعلا: ﴿يُخادِعونَ اللَّهَ وَالَّذينَ ءامَنوا﴾ [البقرة: 9] تترجَّح مقولة الحضور فيه على مقولة الاستقبال –كما يرى جمهور النحاة–، قال ابن مالك: «يترجّح الحال مع التجريد»(ابن مالك، 1990، ج1، ص. 21)، وهذا على اعتبار أن دلالة المضارع على الحاضر هي الأصل، فإن لم تكن ثمَّ قرينة صارفة حُمِل على أصله.

يذهب ابن مالك لهذا، مع إقراره بأن بنية المضارع وُضعت للحاضر والمستقبل بالاشتراك، وحمله دلالة المضارع عند التجرّد على الحال يناقض ما أقرَّه؛ فالاشتراك يقتضي ألا تُقدَّم إحدى الدلالتين على الأخرى بغير قرينة؛ يقول ناظر الجيش (2007): «الحق أنه لا يُحكَم بترجح الحال عند التجريد من القرائن؛ لما تبين من أن أصح المذاهب أنه مشترك بين الحال والاستقبال؛ فلا يتعين لأحدهما إلا بقرينة» (ج1، ص. 193).

ولأن نظرية (معنى– نص) تعتبر تحديد الدلالة الزمنيّة في الأفعال متوقِّف على ما يتعلّق به الفعل من وحدات معجميّة أخرى في الجملة ومن السياق الذي يرد فيه الفعل –وهو ما يسميه النحاة بالقرائن–؛ فإن خلّو الجملة منها لا يلزم منه تقديم مقولة على أخرى؛ وعليه فإنها لا تعد التجرّد دالًّا على الحضور أو الاستقبال.

– المضارع في الجملة المشتملة على ظرفٍ دالٍّ على الحاضر، نحو: (آتيك الساعة)، و(يذهب عمرو الآن)، إذ تحكّم ظرفا الزمان (الساعة) و(الآن) وفرضا على المضارع (آتيك) و(يذهب) مقولة الحضور(أبو حيان، 1997، ج1).

– المضارع المسبوق بلام الابتداء، نحو: (إنّ زيدًا ليقوم)، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنِي لَأَجِدُ ريحَ يوسُفَ﴾ [يوسف: 94]؛ فلام الابتداء فرضت على المضارع (يقوم) و(أجد) مقولة الحضور (أبو حيان، 1997، ج1).

– المضارع المعطوف على الحاضر، والمعطوف عليه الحاضر كـ(يقوم زيد الآن ويخرج)، و(يأتيك عمرو ويخبرك الساعة)، فالمضارع (يقوم) –في المثال الأول– تعلق بظرف الزمان الذي حدّد فيه مقولة الحضور، وحدَّد هو –لدلالته على الحضور– مقولة الحضور في المضارع المعطوف عليه (يخرج)، ومثله تحديد (يخبرك) في المثال الثاني لمقولة الزمن في المضارع الذي عُطِف عليه (يأتيك) (أبو حيان، 1998، ج4).

### 2.1.2. في الجملة المنفية

تُحدِّد أدوات النفي (ليس)، و(ما)، و(إنْ) في الفعل المضارع مقولة الحاضر (أبو حيان، 1997، ج1)، كما في قول الشاعر [من الطويل] (الزمخشري، 1962، ج2، ص. 380):

وَلَسْتُ –وَبَيتَ الله– أَرضَى بِمِثلِهَا

وَلَكِنَّ مَن يَمشِي سَيَرضَى بِمَا رَكِب

فمقولة الحضور في (أرضى) حدَّدها الفعل الناقص (لست)، وفي قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَما يَستَوِي الأَعمىٰ وَالبَصيرُ﴾ [فاطر: 19] وقوله تعالى: ﴿وإنْ أدري أقريب أم بعيد ما توعدون﴾ [الحج: 109]، فرض حرفا النفي (ما) و(إنْ) في المضارع بعدهما (يستوي) و(أدري) مقولة الحضور، وذلك وفق ما تقرُّه نظريّة (معنى–نص).

## 2.2. لجمل الإنشائية

يفرض سياق الإنشاء في المضارع مقولة الحضور، نحو: (أقسم أن الله ناصر للحق) و(أحلف ما قام عمرو)، والفرق بين المضارع في جملة الإنشاء والمضارع المجرّد من القرائن أن التجرُّد حاصل في الجملة الخبرية، وهي تحتمل الدلالة على الأزمنة الثلاثة، أما الإنشاء فكلُّه حاضر –ما لم يقصد به الطلب كالأمر وكالدعاء في قولك: (اللهم اغفر لزيد)–؛ «لأن الإنشاء إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود» (أبو حيان، 1997، ج1، ص. 95)، وهذا السياق هو الذي فرض على (أقسم) و(أحلف) مقولة الحضور (أبو حيّان، 1997، ج1).

## 3. دلالة الفعل المضارع على الاستقبال

بعد أن وقفت الدراسة في المحورين السابقين على أبرز السياقات التي يدل فيها المضارع على الزمن الماضي والحاضر؛ فإنها تُعنى في آخر المطلب بدلالة المضارع على الزمن المستقبل، وذلك في سياقات أهمها ما يلي:

## 1.3. الجمل الخبرية

المضارع الدال على المستقبل في الجملة الخبرية يتردد بين الإثبات والنفي، ولهذين السياقين دور بيّن في تحديد المقولة الزمنيَّة؛ فبعض حروف النفي تكون هي الوحدة المعجميَّة المتحكمّة بهذه المقولة في المضارع؛ ولذا تعتبرها الدراسة عند تقسيمها عناصر هذا المطلب.

### 1.1.3. في الجملة المثبتة

– المضارع المسبوق بحرف تنفيس كالسين و(سوف)؛ فهذان الحرفان يفرضان على المضارع بعدهما مقولة الاستقبال؛ نحو قوله تعالى: ﴿أُولٰئِكَ سَيَرحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ [التوبة: 7]، وقوله تعالى: ﴿وسَوفَ يُؤتِ اللَّهُ المُؤمِنينَ أَجرًا عَظيمًا﴾ [النساء: 146]؛ ولذا جاء المضارع بعدهما (يرحم) و(يؤت) للمستقبل، على أن ثمة فرق زمنيٌّ يسير بين دلالة الحرفين؛ إذ تختصُّ السين بالمستقبل القريب، و(سوف) بالمستقبل البعيد (أبو حيان، 1998، ج4).

– المضارع المسبوق بـ(أنْ) و(لو) المصدريتان و(كي) التعليليَّة و(إذن) (أبو حيان، 1998، ج4) و(حتّى) الغائيَّة والتعليليَّة (ابن هشام، 1991، ج1)، نحو قوله سبحانه: ﴿وَأَن تَصوموا خَيرٌ لَكُم﴾ [البقرة: 184]، وقوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُم لَو يُعَمَّرُ أَلفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: 96]، ومثلها (اصدُق كي تسلم)، وقول: (إذن أكرمك) لمن قال: (سآتيك)، وقوله عز وجل: ﴿لَن نَبرَحَ عَلَيهِ عٰكِفينَ حَتّىٰ يَرجِعَ إِلَينا موسىٰ﴾ [طه: 91] ونحو قوله جل وعلا: ﴿وَلا يَزالونَ يُقٰتِلونَكُم حَتّىٰ يَرُدّوكُم عَن دينِكُم﴾ [البقرة: 217].

فالأفعال المضارعة في الأمثلة السابقة: (تصوموا) و(يُعمَّر) و(تسلم) و(أكرمك) و(يرجعَ) و(يردُّوكم) تحددت فيها مقولة الاستقبال؛ لتعلُّقها بهذه الحروف.

– المضارع في الجملة التي تضمنت ظرفًا لزمن مستقبل كـ(يذهب زيد غدًا) تتحتّم دلالته على الاستقبال؛ لأن الظرف يفرض على المضارع هذه المقولة (أبو حيان، 1998، ج4).

– المضارع في الجمل الدالة على الطلب أو الوعيد أو الوعد، نحو قوله تعالى: ﴿والوالدات يرضعن أولادهن﴾ [البقرة: 233]، وقوله تعالى: ﴿يعذب من يشاء ويرحم من يشاء﴾ [العنكبوت: 21]. فهذه الأفعال تحددت مقولتها من سياقها؛ إذ فرض سياق الطلب على (يرضعن) مقولة الاستقبال كما فرض سياق الوعيد والوعد هذه المقولة في (يعذِّب) و(يرحم)، وسياق الطلب المقصود هنا غير الطلب في الجمل الإنشائية؛ فذاك يتحقق بصيغة الأمر أو بالمضارع المسبوق ببعض الأدوات كـ(لا) الناهية أو لام الأمر، كما سيتبيَّن في موضعه (أبو حيان، 1998، ج4).

– المضارع المُسنَد إلى متوقَّع (أبو حيان، 1998، ج4)، نحو قول الشاعر [من الوافر] (ابن مالك، 1990، ج1، ص.29):

يَهُولُك أن تَموتَ وأنت ملغٍ

لما فيه النجَاة من العذاب

فالمسند إليه المقدَّر بـ(موتك) تحكَّم بالمقولة الزمنيَّة في المضارع (يهولك) وفرض عليه دلالة الاستقبال.

– المضارع في الجملة الشرطية، سواء أكان مجزومًا نحو (ينتهوا) و(يُغفَر) في قوله تعالى: ﴿إِن يَنتَهوا يُغفَر لَهُم ما قَد

سَلَفَ﴾ [الأنفال: 38]، أو غير مجزوم كـ(تفعلُ) و(أفعلُ) من قولك: (كيف تفعل أفعل)؛ وذلك أن أدوات الشرط كلها تفرض على الفعل بعدها مقولة المستقبل (أبو حيان، 1998، ج4).

– المضارع المعطوف على المستقبل وما عُطف عليه المستقبل، كقوله تعالى: ﴿فسيُنغِضون إليك رؤوسهم ويقولون متى هو﴾ [الإسراء: 51]، وقول عمرو ابن كلثوم [من الوافر] (ابن كلثوم، 1991، ص.78):

ألا لا يجهلن أحـــــد علينا

فنجهل فوق جهل الجاهلينا

فعطف المضارع (يقولون) و(نجهل) على المستقبل (سينغضون) و(لا يجهلن) فرض فيهما مقولة الاستقبال، ومثله عطف المستقبل على المضارع من نحو: (يأتي زيد ويخبرك غدًا)؛ إذ لا بدّ من توافق أزمنة الأفعال عند عطفها (أبو حيان، 1998، ج4).

### 2.1.3. الجملة الخبرية المنفية

يتحكم حرفا النفي (لا) و(لن) بمقولة الزمن في المضارع ويفرضان عليه دلالة الاستقبال؛ كما حدّدا في (نؤمن) من قوله تعالى: ﴿وما لنا لا نؤمن بالله﴾ [المائدة: 122] و(تنالوا) من قوله جل وعلا: ﴿لَن تَنالُوا البِرَّ حَتّىٰ تُنفِقوا مِمّا تُحِبّونَ﴾ [آل عمران: 92]، و(يتمنَّوه) من قوله سبحانه: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا بِما قَدَّمَت أَيديهِم﴾ [البقرة: 95] مقولة الاستقبال (ابن هشام، 1991، ج1).

## 2.3. الجمل الإنشائية

الإنشاء ضربان: طلبي، وغير طلبي، وترتبط هاتان الدلالتان بالدلالة الزمنية ارتباطًا وثيقًا فالأصل أن يُراد بالطلب المستقبل؛ «لأن معنى الطلب يفوت بمفارقة دلالة صيغته على الاستقبال» (ناظر الجيش، 1428، ج1، ص. 180)، أما غير الطلبي فيحتمل دلالة الحاضر والمستقبل؛ ولذا قُسّم هذا المحور على اعتبار هذين المعنيين كما سيأتي.

### 1.2.3. الجمل الطلبية

الطلب المقصود هنا هو معنى الطلب الحاصل من لحاق بعض الأدوات بالمضارع، ولا يقصد به المضارع في سياق الطلب –وهو الذي ذكر مع نظيره من التراكيب الخبرية– والفرق بين المضارع في الإنشاء الطلبي والمضارع الدال على الطلب في الجمل الخبريَّة أن الأول مسبوق بوحدة معجميّة تحدد فيه مقولة الاستقبال، أما الثاني فإن سياق الطلب أو معناه هو المحدد لدلالة الاستقبال، وليست وحدة معجميّة أخرى، وفيما يلي أبرز تراكيب الإنشاء الطلبي:

– المضارع في جمل الأمر والدعاء والنهي، نحو قوله تعالى: ﴿فَليَستَجيبوا لي وَليُؤمِنوا بي﴾ [البقرة: 186]، و(اللهم لتغفر لعبدك)، وقوله تعالى: ﴿وَلا تُصَلِّ عَلى أَحَدٍ مِنهُم ماتَ أَبَدًا وَلا تَقُم عَلى قَبرِهِ﴾ [التوبة: 84]، فلام الأمر والدعاء فرضت على المضارع بعدها (يستجيبوا) و(يؤمنوا) و(تغفر) مقولة المستقبل، كما فرضت (لا) الناهية في المضارع بعدها (تصلِّ) و(تقم) هذه المقولة (أبو حيان، 1998، ج4).

– المضارع في جملتَي العرض والتحضيض، نحو قوله تعالى: ﴿أَلا تُقاتِلونَ قَومًا نَكَثوا أَيمانَهُم﴾ [التوبة: 13] و(ألا تسعى في حاجة أخيك؟)، و(هلّا تقوم بما فيه صلاح لك؟)، فالحرفان (ألا) و(هلّا) تحكَّما بمقولة الزمن في الأفعال المضارعة (تقاتلون) و(تسعى) و(تقوم) وفرضا عليها مقولة الاستقبال (السيوطي، 1992، ج1).

– المضارع في جمل الترجي والإشفاق والتمني (أبو حيان، 1998، ج4)؛ نحو قوله سبحانه: ﴿لَعَلّي أَبلُغُ الأسباب﴾ [غافر: 36]، وكما في قول الشاعر [من الوافر] (سيبويه، 1988، ج3، ص. 159):

فأمَّا كَيسٌ فَنَجـــا، وَلَكِن

عَسَى يَغتَرُّ بي حَمِقٌ لَئيمُ

وقول الآخر [من الوافر] (ابن هشام، 1991، ج1، ص. 314):

فيا ليت الشباب يعود يومًا

فأخبره بما فعل المشيب

فالمضارع الواقع بعد (لعل) و(عسى) و(ليت) دلّ على الزمن المستقبل؛ لتحكم هذه الوحدات بمقولة الزمن فيه.

### 2.2.3. الجمل غير الطلبية

تتحدد في الفعل المضارع مقولة الاستقبال في الجمل الإنشائية غير الطلبية ضمن سياقين؛ هما:

– الاستفهام عنه بـ(هل)، نحو:(هل تقوم؟)؛ إذ تتحكَّم (هل) بمقولة الزمن في المضارع بعدها وتحدِّد فيه مقولة الاستقبال (ابن هشام، 1991، ج2).

– السبق بلام القسم، نحو: (والله ليقوم زيد)؛ فلام القسم السابقة للفعل المضارع حدَّدت فيه مقولة الاستقبال (أبو حيان، 1998، ج4).

وبهذا تكون الدراسة قد وقفت على أبرز السياقات التي تؤثر في مقولة الزمن في الفعل المضارع وتتحكم بها بما تحويه الجملة من تعالقات بين وحداتها المعجمية، ولا يسلم أكثرها من استدراك؛ إذ قد يتنازع دلالة الفعل في السياق الواحد قرينتان متخالفتان فيحتمل بذلك الدلالة على زمنين متغايرين، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَن يَستَمِعِ الآنَ يَجِد لَهُ شِهابًا رَصَدًا﴾ [الجن: 9] فمما سبق ذكره أن ظرف الزمن الحاضر يحدِّد في المضارع مقولة الحضور، كما أن الشرط يحدِّد في المضارع مقولة الاستقبال، فتعارضت في الآية دلالة القرينتين، ومثلها قوله تعالى: ﴿رُبَما يَوَدُّ الَّذينَ كَفَروا لَو كانوا مُسلِمينَ﴾ [الحجر: 2]، فـ(ربَّما) في الآية تفرض على

المضارع بعدها مقولة المضي والسياق يفرض مقولة الاستقبال، ومنه أيضا قول الشاعر[من الوافر] (ناظر الجيش، 2007، ج1، ص. 194):

فإني غير خاذلكم، ولكـــــن

سأسعى الآن إذ بلغت إناها

فحرف التسويف السابق للمضارع (أسعى) يفرض عليه مقولة الاستقبال، والظرف بعده (الآن) يفرض مقولة الحضور.

ويتجلَّى هذا الإشكال في ردّ أبي حيّان على من أنكر اختصاص المضارع بعد (ليس) و(ما) و(إنْ) بالزمن الحاضر وجواز مجيئه للمستقبل بقوله (1997): «الذين قالوا إن هذه الأدوات تخلِّص للحال إنما هو إذا لم تقترن قرينة لفظية أو معنوية تخلص للاستقبال» (ج1، ص. 95-94)، على أن حروف النفي –ذاتها– من القرائن، فتعارض دلالات هذه القرائن يترتب عليه إشكال يتمثَّل في وجوب المفاضلة بينها والنظر إلى أقواها تأثيرًا على مقولة الزمن في الفعل.

وكما سبق في تمهيد هذه الدراسة فإن التعلق الصرفي –خلافًا للتعلق التركيبي– لا يقتضي أحادية العامل؛ فقد يتسلّط عاملان على معمول واحد، كما في النعت السببي في قولنا: (قابلت المرأةَ الكريمَ أخوها)؛ إذ تحكّم المنعوت (المرأة) بمقولتي التعيين (التعريف، والتنكير) والإعراب التركيبي (الرفع، والنصب، والجر) في النعت (الكريم)، وتحكّم معمول هذا النعت (أخوها) به في مقولتي الجنس (التذكير، والتأنيث) والعدد (الإفراد، والتثنية، والجمع) (الزماي، 2025).

## خاتمة

بعد أن جلَّت الدراسة إشكالية تحليل النحو العربي للإحالة الزمنيّة في الأفعال، وبعد الوقوف على شيء من السياقات التي يحيل فيها المضارع إلى كلّ زمن من الأزمنة الثلاثة، فقد خلصت إلى ما يلي:

- أن السياق هو المعوّل عليه في تحديد مقولة الزمن في الأفعال؛ ففيه تنتظم القرائن اللفظية وغير اللفظيّة التي تضبط المقولة وتبيّنها، وذلك وفق ما تقرّه نظرية (معنى–نص) التي تعد الإحالة الزمنية مقولة تتحدَّد بناءً على التعالقات اللغوية بين الوحدات المعجمية في الجملة، والذي أثبت البحث صحَّته بوقوفه على بنية المضارع في مختلف السياقات مبينًا أثرها وفرضها مقولة زمنية محددة فيه.
- أن دراسة أبنية الأفعال لتحديد أزمنتها بالنظر إليها مستقلة عن سياقٍ يتضمنها أمر غير مجدٍ، ولا بد من اعتبار دور الجملة والسياق في تحديد هذه المقولة؛ وذلك بالانطلاق من نظرية تحتفي بالجملة؛ مثل: نظرية (معنى–نص).
- أن الإشكال في المقاربة التراثية لدلالة الأفعال الزمنيّة حاصل من خلط بين الزمنين الصرفيّ والنحويّ، وذلك بانطلاقهم –عند دراسة الزمن– من بنية الفعل المستقل، ثم محاولة الموازنة بين تلك الدلالة ودلالته في مختلف السياقات.
- أن النحاة لم يخف عليهم اضطراب دلالة الفعل الزمنيّة –وفق ما أقرّوه– ولم يغفلوا عن الإشارة إلى هذا الاضطراب في مواضع كثيرة من مؤلَّفاتهم، لكنّهم أغلفوا –بحسب ما أعلم– التعبير عنه في إطار نظري مكتمل يشتمل على بعض المفاهيم الضمنيَّة المرتبطة بالزمن النحوي ارتباطًا وثيقًا مؤثرًا فيه.

وختامًا توصي الدراسة ببحث أوسع يتناول الإحالات الزمنيّة لصيغ الأفعال الثلاث كلها، مبيّنًا تظافر المقولات الزمانيّة الثلاث (الزمن والمظهر، والجهة) في تحديد الدلالة، كما توصي بإعادة قراءة التراث النحوي وتدقيقه وفق أُطر لسانيَّة حديثة.

## المراجع


ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد. (1977). شرح المقدّمة المحسبة [تحقيق: خالد عبد الكريم]. (ج1). المطبعة العصريَّة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1985). اللمع في العربية. [تحقيق: حامد المؤمن]. (ط2). عالم الكتب.

ابن الحاجب، عثمان. (1989). أمالي ابن الحاجب. [تحقيق: فخر صالح قدارة]. (ج2). دار عمار.

ابن الحاجب، عثمان. (2010). الكافية في علم النحو. [تحقيق: صالح عبد العظيم]. مكتبة الآداب.

ابن الخباز، أحمد بن الحسين. (2007). توجيه اللمع. [تحقيق: فايز زكي]. (ط2). دار السلام.

ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد. (1972). المرتجل في شرح الجمل. [تحقيق: علي حيدر].

ابن السراج، أبو بكر محمد. (1985). الأصول في النحو. [تحقيق: عبد الحسين الفتلي]. (ج1). مؤسسة الرسالة.

ابن فارس، أحمد. (1993). الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. [تحقيق: عمر فاروق الطباع]. (ط1). مكتبة المعارف.

ابن كلثوم، عمرو. (1991). ديوان عمرو بن كلثوم. [تحقيق: د. إميل يعقوب]. (ط1). دار الكتاب العربي.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله. (1990). شرح تسهيل الفوائد. [تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي]. (ج1). هجر للطباعة والنشر.

ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف. (1991). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. [تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد]. (ج1 و2). المكتبة العصريّة.

ابن يعيش، يعيش بن علي. (2013). شرح المفصَّل. [تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله]. (ج1 و7). دار سعد الدين.

أبو حيّان، محمد بن يوسف. (1997). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. [تحقيق: حسن هنداوي]. (ج1). دار القلم.

أبو حيّان، محمد بن يوسف. (1998). ارتشاف الضرب من لسان العرب. [تحقيق: رجب عثمان]. (ج4). مكتبة الخانجي.

الأستراباذي، رضي الدين. (1996). شرح الرضيّ على الكافية. [تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر]. (ج4، ط2). جامعة قاريونس.

البطاط، هاني. (2009). مقولة الزمن: القرينة والدلالة دراسة لسانيّة. *مجلة جامعة الخليل*، (14). 187-200.

بعلبكي، رمزي. (1975). نحو الفعل المضارع ومكانته في التراكيب الإسناديّة. [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الآداب والعلوم، الجامعة الأمريكيّة، لبنان.

بولغار، آلان. (2012). نظريَّة معنى–نص. (توفيق العلوي، ترجمة؛ ط.1) ضمن كتاب إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، [تحرير: عز الدين المجدوب]. المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون.

الجزولي، عيسى بن عبد العزيز. (1988). المقدمة الجزوليّة في النحو. [تحقيق: شعبان عبد الوهاب]. مطبعة أم القرى.

حسّان، تمام. (1990). مناهج البحث في اللغة. مكتبة الأنجلو المصرية.

حسّان، تمام. (1994). اللغة العربية معناها ومبناها. دار الثقافة.

الدخيّل، معاذ. (2021). العلامة الإعرابيّة في الفعل المضارع في ضوء نظريّة معنى–نص: الفعل المضارع الواقع بعد (حتّى) أنموذجًا. مجلة اللسانيّات العربيّة، (12)، 115-155.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. (1979). الإيضاح في علل النحو. [تحقيق: مازن مبارك]. (ط3). دار النفائس.

الزمَّاي، فهد. (2021). التعلق الصرفي في الجملة العربية في ضوء نظرية التعلق اللغوي. النادي الأدبي الثقافي في حائل.

الزمَّاي، فهد. (2025). تباين اتجاه التعلق الصرفي في النعت السببي وأسماء الإشارة التخاطبية وفق نظرية (معنى – نص) لمالتشوك. *مجلة العلوم العربية والإنسانية*، (4). 91-113.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله. (1962). المستقصى في أمثال العرب. [تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان]. (ج2). مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيَّة.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله. (2004). المفصّل في صنعة الإعراب. [تحقيق: فخر صالح قدارة]. (ط1). دار عمّار للنشر والتوزيع.

سيبويه، عمرو بن عثمان. (1988). الكتاب. [تحقيق: عبد السلام هارون]. (ج1 و2 و3، ط3). مكتبة الخانجي.

السيوطي، جلال الدين. (1992). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. [تحقيق: عبد العال سالم مكرم]. (ج1). مؤسسة الرسالة.

الشريف، محمد صلاح الدين. (2007). دور صيغ الفعل العربيّ الخمس في وسم الجهة والمظهر. *مجلة حوليات الجامعة التونسية*، جامعة منوبة، (52)، 98-45.

الشلوبيني، أبو علي عمر بن محمد. (1981). التوطئة. [تحقيق: د. يوسف أحمد المطوّع].

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. (1986). التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. [تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين]. دار الغرب الإسلامي.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد. (1996). الإيضاح العضدي. [تحقيق: كاظم المرجان]. (ط2). عالم الكتب.

مالتشوك، إيغور. (2016). اللغة من المعنى إلى النص. (ترجمة: عقيل الشمري، 2023). دار الروافد الثقافيّة.

المجدوب، عز الدين، والسعود، علي، والحريص، ناصر. (2013). الاشتقاق الدلالي في نظرية «معنى–نص»: مدخل إلى حوسبة اللغة العربية. *مجلة حوليات الجامعة التونسية*، جامعة منوبة، (58)، 93-57.

المجدوب، عز الدين. (1440). مفاهيم دلاليَّة ولسانيَّة لوصف العربية. منشورات جامعة القصيم.

المرشد، أفراح. (2015). الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه. كرسي الدكتور عبد العزيز المانع لدراسات اللغة العربية وآدابها.

المسعودي، عبد العزيز. (2013). المعاني الجهيّة والمظهريّة: بحث لساني في المَقُوْلة الدلاليّة منشورات كليّة الآداب والعلوم بسوسة.

المطلبي، مالك. (1986). الزمن النحوي. *مجلة الفكر العربي المعاصر*، (40)، 94-80.

الملاخ، احمد. (2009). الزمن في اللغة العربية. (ط1). الدار العربيّة للعلوم ناشرون.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف. (2007). تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. [تحقيق: علي فاخر، وآخرين]. (ج1). دار السلام.

النجار، لطيفة. (2006). جهة الفعل في اللغة العربيّة. *مجلة كلية دار العلوم*. جامعة القاهرة، (39)، 205-181.

Al-Baṭṭāṭ, Hānī. (2009). maqūlat al-zaman : al-Qarīnah wa-al-dalālah dirāsah lsānyyh. (in Arabic). *The Majallat Jāmi'at al-Khalīl,* (14). 200187-.

.Al-dkhyyl, Mu'ādh. (2021). al-'allāmah al''rābyyh fī al-fi'l al-muḍāri' fī ḍaw' nẓryyh m'ná-nṣ : al-fi'l al-muḍāri' al-wāqi' ba'da (ḥttá) unamūdhajan, (in Arabic). *Majallat allsānyyāt al-'Arabīyah,* (12), 155115-.

Al-Majdūb, 'Izz al-Dīn, wāl-s'wd, 'Alī, wāl-ḥryṣ, Nāṣir. (2013). al-ishtiqāq al-dalālī fī Naẓarīyat «m'ná-nṣ» madkhal ilá Ḥawsabat al-lughah al-'Arabīyah, (in Arabic). *Majallat ḥwlyaaāt al-Jāmi'ah altwnsyaah,* Jāmi'at Manūbah, (58), 93-57.

Al-Najjār, Laṭīfah. (2006). jihat al-fi'l fī al-lughah al-'Arabīyah, (in Arabic). Mjllh kllyh Dār al-'Ulūm. Jāmi'at al-Qāhirah, (39), 205-181.

Al-Sharīf, Muḥammad Ṣalāḥ al-Dīn. (2007). Dawr ṣiyagh al-fi'l al'rbī al-khams fī Wasm al-jihah wālmẓhr. (in Arabic). Majallat ḥwlyyāt al-Jāmi'ah altwnsyyh, Jāmi'at Manūbah, (52), 98 -45.

Al-zmaaāy, Fahd. (2025). tabāyun ittijāh al-ta'alluq al-ṣarfī fī al-Na't al-sababī wa-asmā' al-ishārah altkhāṭbyh wafqa Naẓarīyat (ma'ná – naṣṣ) lmāltshwk. (in Arabic). *Majallat al-'Ulūm al-'Arabīyah wāl'nsānyyh,* (4). 113-91.

Ba'labakkī, Ramzī. (1975). Naḥwa al-fi'l al-muḍāri' wa-makānatuhu fī al-tarākīb al'snādyyh. (in Arabic). [A Scholarly thesis[. Kullīyat al-Ādāb wa-al-'Ulūm, al-Jāmi'ah al'mrykyyh, Lubnān.

Milicevic, Jasmina.(2006). A short guide to the Meaning-Text linguistic theory. *Journal of Koralex,* (8). 187233-.

Melcuk, Igor. (2016). LANGUAGE: FROM MEANING TO TEXT. Boston, USA: Academic Studies Press.

Journal of Human Sciences
At Hail University

جامعة حائل
University of Ha'il

# Journal of Human Sciences

## A Scientific Refereed Journal Published by University of Hail

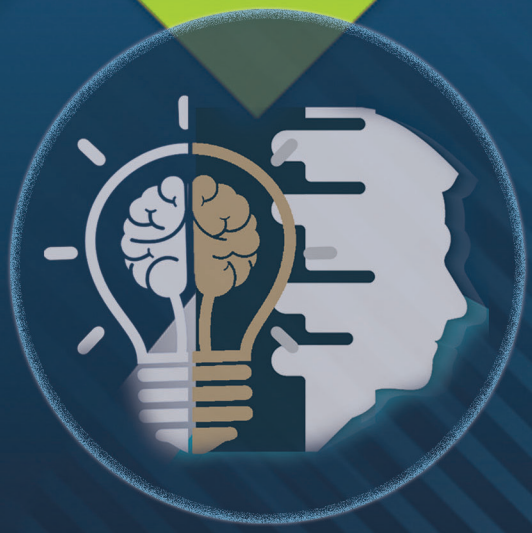

Eighth year, Issue 28
Volume 2, December 2025

Arcif Analytics

Print 1658 -788 X
Online E- 8819-1658